



تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022

تعظيم الفرص لتعافيّ يشمل الجميع
ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في
حقبة ما بعد كوفيد-19
ملخص تنفيذي





تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022
تعظيم الفرص لتعافي يشمل الجميع
ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في
حقبة ما بعد كوفيد-19



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022

حقوق الطبع محفوظة 2022
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول العربية
UN Plaza, New York, NY 10017 USA 1

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو جزء منها أو حفظها عبر نظام استرجاع. ولا يجوز إعادة نشرها بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أو آلية أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن مسبق.

الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير لا تمثل الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل جزءاً من المجلس التنفيذي فيه، ولا يدعمها بالضرورة الأشخاص المذكورون في الشكر والتقدير أو المشار إليهم في التقرير.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. تشير الخطوط المنقطعة والمتقطعة على الخرائط إلى حدود تقريبية قد لا يكون هناك بعد اتفاق تام بشأنها بعد.

بعض الأرقام الواردة في الجزء التحليلي من التقرير، حيثما ذكرت، هي تقديرات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية للعام 2022 أو لمساهمين آخرين، وليست بالضرورة إحصاءات رسمية للبلد، أو المنطقة، أو الإقليم المعني الذي يمكن أن يعتمد طرقاً بديلة. جميع الأرقام الواردة مستمدة من مصادر رسمية. اتخذ الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه المطبوعة. لكن المادة المنشورة توزع من دون أي نوع من الضمانات، سواء صريحة أو ضمنية.

لا يعني ذكر أسماء شركات أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمها أو يوصي بها أكثر من الشركات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي لا يرد ذكرها.

التنقيح والتصميم والإنتاج: شركة Communications Development
Incorporated, Washington, DC
تصميم الغلاف: نيكولاس راب

رقم المبيعات: E.22.III.B.5
النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب: 9789211264548
النسخة الإلكترونية من النظام القياسي الدولي لترقيم
الكتب: 9789210019293
الرقم التسلسلي القياسي الدولي للمطبوعات: 1992-7622
النسخة الإلكترونية للرقم التسلسلي القياسي الدولي:
2520-2189

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة
الكونغرس.



تقرير التنمية الانسانية
العربية للعام 2022

تعظيم الفرص لتعافي يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19

ملخص تنفيذي

مسودة كلمة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المرتبطة بالتحديات الناشئة وتقلبات الاقتصاد الكلي. فالعجز المالي اتسع في أرجاء المنطقة، مخلِّفًا تداعيات على الديون الحكومية، ولا سيما في الدول المستوردة للنفط في المنطقة. وخلال تفشي جائحة كوفيد-19، أقفلت عدة شركات أبوابها، وخسر الموظفون ساعات عمل عديدة. في المعدل، خسرت المنطقة نسبة 11 في المئة من الدخل المتأتي من العمل، ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء. كما عززت تداعيات الجائحة عدم المساواة، إذ تضرر موظفي الشركات الصغيرة أو غير الرسمية أكثر من موظفي القطاع العام، كما كان احتمال خروج النساء من سوق العمل أكبر بالمقارنة مع الرجال. واتخذت كافة البلدان تدابير حماية اجتماعية لعبت دورًا أساسيًا في الاستجابة. هذا ويدعو التقرير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة؛ والسعي إلى استحداث وظائف في القطاع الخاص، لا سيما بالنسبة إلى النساء؛ فضلًا عن دعم الإدارة المالية العامة مع زيادة النفقات الاجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء.

ويؤثر الإقصاء الاجتماعي الناتج عن الفقر وأنواع مختلفة من عدم المساواة على التماسك الاجتماعي في المنطقة. قبل الجائحة، أثقل غياب التمويل العام الكافي للرعاية الصحية كاهل المرضى، رغم بعض الاستثناءات، ما صعب في معظم الأحيان على الشرائح الأضعف في المجتمع الاستفادة من خدماتها. أما بعد الجائحة، فازدادت أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على النساء، مترافقةً مع زيادة مقلقة معلنة عن حوادث العنف القائمة على النوع الاجتماعي، كما جرى في أجزاء أخرى من العالم. وكان الشباب يواجهون أساسًا عدم المساواة في قطاع التعليم قبل الجائحة بسبب عوامل من قبيل النوع الاجتماعي والدخل الأسري والجغرافيا والفجوة الرقمية. وخلال الجائحة، تعرّضت إمكانية الحصول على التعليم الجيد للخطر أكثر فأكثر، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات. كما اتخذت الحكومات تدابير إيجابية بهدف زيادة الإدماج، مساهمةً في إتاحة الوصول للخدمات الرقمية وحماية المجموعات المحرومة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إجراء إصلاحات أشمل. ويدعو التقرير إلى وضع

مر أكثر من عامين على تفشي جائحة كوفيد-19، لكن تداعياتها واسعة النطاق ولا يزال العالم يعاني من جرائها حتى الآن. وفي العديد من الحالات، محت الجائحة مكاسب جرى تحقيقها بشق الأنفس على مدى سنوات عديدة في مجال التنمية البشرية. وقد تجلّى ذلك في الدول الأقل تطورًا والمناطق الهشة والمجتمعات الضعيفة.

ويوفر تقرير التنمية الإنسانية العربية هذا تقييمًا في الوقت المناسب للخطوات الضرورية اللازمة لإعادة التنمية البشرية إلى مسارها في منطقة الدول العربية خلال حقبة ما بعد الجائحة. وبفضل السباقات المتنوعة للبلدان التي تضمها المنطقة، فهي توفر مثالًا جيدًا على تدابير الاستجابة، وتنوع الدروس المستفادة، فضلًا عن الأدلة على التحديات الأخذة في الازدياد والقائمة حتى الآن.

أثرت الجائحة بشكل ملحوظ على أنظمة الحوكمة والاقتصادات والمجتمعات في المنطقة، علمًا بأن هذه التداعيات مترابطة وتغذي بعضها البعض ولا بدّ من الوقوف على أبعادها وفهمها جيدًا للتمكن من مواجهتها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن تدابير محاربة الجائحة، بما فيها القوانين والأنظمة والمراسيم واللوائح التنظيمية، أثرت على الحريات المدنية، ما أدى إلى تقويض الثقة بالمؤسسات. وسيكون إيجاد التوازن بين حماية الصحة والسلامة العامة وصون الحريات المدنية للأفراد وخصوصية المواطنين أساسيًا خلال رحلة التعافي. فمن أجل تحقيق تعافٍ فعال، لا بدّ من توفير استجابة على مستوى الحكومة والمجتمع ككل، مع تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. ومن هذا المنطلق، يدعو التقرير إلى إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، بما يكفل الحريات ويعزز حقوق الإنسان وسيادة القانون، بحيث لا يبقى أحد متأخرًا عن ركب التعافي.

وعلى الرغم من أن المنطقة شهدت تعافيًا نوعًا ما على صعيد النمو عام 2021، لم يكن هذا التعافي متكافئًا، كما أن الضبابية تحيط بالأفاق المستقبلية

الرعاية والتضامن والتماسك الاجتماعي في صلب جهود التعافي.

كذلك، تأثرت طبيعة المنطقة بشكل خاص قبل الجائحة وخلالها، كما أن تدهورها المستمر يخلق حواجز أمام تحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات. ويمكن لخدمات بيئية محسّنة دعم إعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة، في ظل إجراء استثمارات جديدة للتعافي تكون مناسبة للطبيعة، وتنطوي على تقليص الاعتماد على الكربون والاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة المياه والنفايات بشكل سليم.

ويمكن لمنطقة الدول العربية دعم تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات من خلال جعل التنمية البشرية مبدأً أساسياً وتوسيع الفرص أمام الجميع. وتوفر توصيات التقرير الشاملة مساراً للتعافي باستطاعته تمكين المنطقة من تبديد العوامل المؤدية للإقصاء وحدوث الأزمات وتعزيز المرونة في وجه الصدمات المستقبلية، مع العلم بأنه ما من حل سهل وأن الحاجة ستدعو إلى حلول التنمية المتكاملة.



أكيم شتاينر
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الكلمة الافتتاحية لمديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية

تتميز منطقة الدول العربية أيضًا بمجموعة متنوعة من السياقات التنموية تشمل الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وتلك الهشة والمتأثرة بالأزمات. لكن تفشي جائحة كوفيد-19 العالمية السريع أنتج تحديات أمام كافة الدول، متسببًا بمفاعيل متعاقبة على صعيد الحوكمة والاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من التحديات الجديدة التي برزت، تمّ اتخاذ تدابير استجابة إيجابية قد تعزز بذل جهود أشمل أو تمهد الطريق أمامها. وفي حين ستكون الحلول المستهدفة والخاصة بسياق محدد ضرورية للسياقات المتنوعة، يشير التقرير إلى أوجه واسعة متعددة يجب معالجتها:

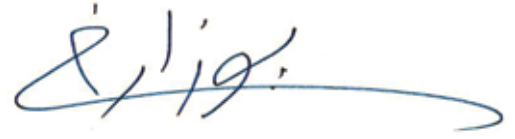
- سيكون من الضروري اتخاذ خطوات أساسية لمعالجة أسباب عدم المساواة والتهميش؛ على سبيل المثال من خلال إقامة شبكات سلامة اجتماعية واقتصادية، وسدّ الفجوة الرقمية، وتعزيز نمو القطاع الخاص الذي قد يساهم في نهوض النساء والشباب، ودعم حوكمة سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة، وزيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- تتطلب الضغوط التي يزرع تحت وطأتها الكوكب والتي تؤثر على منطقة الدول العربية فهم واقع ارتباطنا بالمناخ والاعتماد على الوقود الأحفوري، ونضوب المياه، وغيرها من خدمات المنظومة البيئية. وقد يكون التعافي بمثابة فرصة لإعادة ضبط المسار الذي نسلكه باتجاه الاستدامة.
- سيستوجب تحقيق تعافٍ شامل ما بعد الجائحة التزام وانخراط جميع الجهات المعنية في المنطقة، من الحكومات إلى المجتمع المدني، والقطاع العام إلى الخاص، فضلًا عن الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات، من أجل توجيه المسار المعتمد بفعالية.

يُعتبر تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022: تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19 (تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2022) التقرير الأحدث ضمن سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية. ويركز على فهم التداعيات الأشمل لجائحة كوفيد-19 على المنطقة، ويقدم توصيات لتحقيق تعافٍ قادر على إتاحة البناء بشكل أفضل نحو تحقيق تنمية شاملة للجميع وقادرة على مواجهة الأزمات. ويتمحور التقرير حول مفهوم التنمية البشرية الذي يدعو إلى توسيع الفرص أمام الأفراد ليستمتعوا بحياة منتجة وذات مغزى وممكنة، وسيط الحدّ من الضغوط التي يزرع تحتها الكوكب¹ وتعلم العيش بتناغم مع الطبيعة. ويقوم تقرير عام 2022 على التقارير الكثيرة التي صدرت خلال عقدين من الزمن وأدخلت مؤسسات ومواطنين في الدول العربية في جدالات حول عوامل حددت الخيارات والفرص المتاحة أمام الأفراد في أرجاء المنطقة. ومنذ اللحظة الأولى لإعدادها، هدفت هذه التقارير إلى تعزيز فهم الأولويات التنموية الإقليمية والوطنية والتوافق بشأنها مع اقتراح سياسات واستراتيجيات وفرص لمعالجتها.

وبينما نغوص في التغييرات البعيدة المدى التي تشهدنا المنطقة والعالم، والتي حدثت خلال العقدين اللذين أعقبا أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية عام 2002، يبدو أن الشعور بالإلحاح يتجدد. فاليوم نصف دول المنطقة تواجه أزمات مختلفة، في وقت نستضيف فيه العدد الأكبر من اللاجئين والنازحين قسرًا داخليًا في العالم. كما لم يتمّ تحقيق الكثير من الإنجازات على صعيد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم والبنية التحتية. غير أن جائحة كوفيد-19 والتحديات الجديدة الناشئة في أعقاب الحرب الدائرة في أوكرانيا تنذر بتباطؤ التقدم أو حتى بتأخيره.

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. تقرير التنمية البشرية 2020: أفق جديد: التنمية البشرية والأثر والبوسين. نيويورك. <https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2020ar.pdf>

إننا نملك المعرفة والحلول لمعالجة التحديات لأن عددًا كبيرًا منها معروف وتمّ اختباره وأظهر جدواه. كما أن المنطقة مليئة بالإمكانات وتعدّ بالجهود الابتكارية. ونحن نسعى حاليًا إلى إيجاد الظروف المناسبة للسماح بتبلور هذه الجهود كي تُؤتي ثمارها. وسيتعين علينا العمل بعزم نحو وضع عقد اجتماعي جديد يستند إلى معايير قائمة على التناغم مع الطبيعة، وخلق فرص اقتصادية للجميع، وضمان تمتع المواطنين بالحقوق، وتعزيز ارتباطهم بمؤسسات سريعة الاستجابة. وقد يوفر ذلك الأساس للازدهار، والاستقرار، والسلام. أدعوكم إلى قراءة التقرير وأمل مشاركتكم في الحوار الدائر حول رسائله، ومناقشتها، وإيصالها.



خالدة بوزار

الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة،
المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ومديرة المكتب الإقليمي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية

شكر وتقدير

يستند تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 إلى مساهمات قيّمة قدّمها الكثيرون على مدار عام ونصف العام في خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19 التي أثّرت في العالم ومنطقة الدول العربية.

المؤلفون الرئيسيون

المؤلفون الرئيسيون لهذا التقرير هم تهمينة اختر، كبيرة المستشارين الاستراتيجيين؛ وفيتو إيتيني، كبير الخبراء الاقتصاديين وقائد فريق النمو الشامل والتمويل المستدام؛ وكيشان خوداي، رئيس فريق الطبيعة والمناخ والطاقة؛ وحسن كرّيم، مستشار الحوكمة؛ وغونزالو بيزارو، رئيس فريق تكامل أهداف التنمية المستدامة، وراينا طرزي، رئيسة فريق النوع الاجتماعي (a.i.) في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. وقد تولت تهمينة اختر تنسيق إعداد هذا التقرير.

المؤلفون المشاركون

شارك نديم فرج الله، من برنامج التغيير المناخي والبيئة في الجامعة الأمريكية في بيروت، في تأليف الفصل السادس وساهم في إعداد المحتوى أيضاً كل من منال أبو داغر ورامي أبي عمار، والياس خرما، وكريستينا مجدلاني، وفرح مسموشي، وسيلين يزبك، ونانسي زعرور من الجامعة الأمريكية في بيروت.

قدّم عدة زملاء في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية عملاً تحليلياً مكثفًا ومعمقًا لفصول التقرير، وهم يشملون: نادين عبد الرؤوف، وشيرين العزاوي، ووليد علي، وثريا البحري، وكوليت دوناديو، وغابرييلا دوكلين، وألكسندرا فوزي، وإلين هسو، ووليد مرواني، وجوستوس أوكوكو، ومريم عمراني، وفيكادو ترفي، وراينا عويضة.

القيادة والمجلس الاستشاري

يدين التقرير بالكثير للإرشادات العامة والقيادة التي قدّمها خالدة بوزار، المديرية المساعدة لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي ومديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، وسارة بول، نائبة المديرية الإقليمية. وقد استفاد إعداد التقرير من المشورة والتوجيهات ووجهات النظر القيّمة التي وفرها المجلس الاستشاري الرفيع المستوى لتقرير التنمية الإنسانية العربية الذي ترأسه خالدة بوزار، من المكتب الإقليمي للدول العربية، والذي يشمل أعضاؤه كلا من بيدرو كونسيساوا، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وسوسن اللواتي، المديرية العامة في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عمان؛ وعمر الرزاز، رئيس الوزراء السابق في الأردن. وقد ساهم مراد وهبة، أي المدير الإقليمي السابق في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، في تقديم إرشادات ونصائح قيّمة.

الزملاء المراجعون

استفاد التقرير في فصوله من المساهمات المكتوبة والمراجعات التي قدّمها عدة زملاء، ومن بينهم: غادة برسوم، وهي أستاذة مساعدة ورئيسة قسم السياسة العامة والإدارة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ وجوناثان هول، الاختصاصي في مجال السياسات لدى مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وناتالي حلمي، الخبيرة في مجال الاقتصاد الكلي والشؤون المالية الدولية؛ وجميل معوض، الزميل الأقدم في مبادرة الإصلاح العربي وأستاذ محاضر في قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت. كما استفادت المسودات السابقة للتقرير من مراجعات زهراء علي من جامعة روتجرز، ودانييلا هوبر من معهد الشؤون الدولية.

يشمل الزملاء في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية الذين راجعوا مختلف الفصول في مختلف المراحل وقدّموا ملاحظات قيّمة كلا من: الفاتح عبد الرحيم، وفادي أبي المنى، وروحي أفغاني، وجافيا علي، ومحمد القصري، وكوشيك باروا، وجنيفر كولفيل، وسيمون دينيت، وأرمانيا إمباي، وستيفن جيتونجا، وفرانسيس جاي، وريم حرب،

في المسودات الأولى الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية العربية.

عمليات التواصل

تولّى نعمان الصياد إدارة عمليات التواصل العامة باللغتين العربية والإنجليزية، كما وفر كل من فاي داوود وهدى النحلاوي بعض المساهمات الثمينة.

فريق العمليات

أدت باولا بالياني دورًا رئيسيًا في التكليف بإعداد أوراق البحث الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية العربية، عبر المساعدة في تشكيل المجلس الاستشاري، والحصول على أبرز المساهمات التقنية. واستفاد إنتاج التقرير ووضعه في صيغته النهائية من جهود محمد اللهو وإلين هسو وبهجة سهلي، الذين نظموا عدة مشاورات وسهّلوا عمليات التواصل الداخلية، وأيضًا من جهود سوزان دام هانسن، التي أتمت التنسيق في المركز الإقليمي الخاص بالمكتب الإقليمي للدول العربية. وقدمت هدى خطاب وإلسا صفير دعمًا في غاية الأهمية على صعيد العمليات.

المحررون والترجمة

نحن ممتنون للعمل الاحترافي للغاية الذي نفّذه المحررون وفنانو التخطيط في شركة Communications Development Incorporated - بقيادة بروس روس لارسون مع جو كابونيو وميتا دي كوكرومون ومايك كرامبلر وكريستوفر تروت وإلين ويلسون. وقد تولت شركة إندستري أرابيك Industry Arabic مهمة ترجمة التقرير إلى اللغة العربية بقيادة ويل وارد وكارول رزق.

تصميم الغلاف

تصميم الغلاف والأشكال الأصلي هو من إعداد نيكولاس راب.

ويوليا إيزيفا، ودينيس كورشونوف، ويانكا ماير أولدنبورغ، وجوردانو سينيري، ومويسيس فينانشو، وأنيسة والجي.

نفّذ القراءات النهائية للتقرير كلٌّ من خالد عبد الشافي وأليساندرو مراكيتش من المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. وأجرى القراءات النهائية باللغة العربية حسن كريمة بدعم من ندين عبد الرؤوف ورائيا عويذة للفصل الرابع. ونود أن نعبر عن تقديرنا الكبير لجهود شارا جزار وسامح محمد رجب الشرقاوي في تنقيح النسخة العربية.

الباحثون والأوراق الخلفية

يعتمد التقرير على سلسلة من الأوراق البحثية التي كلف بإنجازها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية، والتي تُوفّر بيانات قيّمة عن تأثير جائحة كوفيد-19 في منطقة الدول العربية. وقد نسّق هذه العملية إيمان نويهض من الجامعة الأميركية في بيروت. وفي ما يلي لائحة تشمل الوثائق المعنية مع مؤلفيها والمؤلفين المشاركين فيها:

(1) تقييم التعاون المتعدد القطاعات في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في بلدان عربية مختارة، بقلم فادي الجردي مع رشا فضل الله ونجلاء ضاهر؛

(2) وتأثير جائحة كوفيد-19 في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: استخدام منظور التنمية البشرية لتحليل حالة المنطقة العربية، بقلم هالة غطاس مع نادين مزهر وثريا زريق ونادين ناصر ونسرين سلطي وستيفن ج. مك كول؛

(3) وجائحة كوفيد-19 والنوع الاجتماعي في الدول العربية: استخدام منظور التنمية البشرية لاستكشاف مخاطر الجائحة ونتائجها وأثارها المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمترتبة على صحة المرأة، بقلم جوسلين ديجونغ مع ساشا عبد الله فهمي؛

(4) وأوجه الهشاشة المتداخلة: أثر جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والنازحين داخليًا في البلدان المتأثرة بالنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقلم ناصر ياسين مع ليندا مطر.

وقد قدّم جاد شعبان وجوان حداد مساهمات مكتوبة قيّمة لحرص على تكامل رسائل هذا البحث

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022

ملخص تنفيذي

الجائحة تنوع سياقاتها التنموية. ففي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، رزحت الأنظمة الصحية والهياكل الحكومية وشبكات السلامة الاجتماعية، الهشة أساسًا، تحت وطأة ضغوط متزايدة. نجح بعض البلدان المتوسطة الدخل نسبيًا في التعامل مع الموجة الأولى للفيروس لكن هذه البلدان واجهت لاحقًا تحديات مستمرة. في المقابل، قدمت الدول الخليجية المرتفعة الدخل أداءً أفضل بما أنها كانت تملك الموارد اللازمة وأنظمة رعاية صحية أفضل، وتمكنت من فرض قيود وإجراءات على وجه السرعة لمنع تفشي الجائحة.

في مطلع حزيران/يونيو 2022، ناهز عدد المصابين بالفيروس في المنطقة 13 مليون شخص وفق الأرقام الرسمية بالإضافة إلى 170 ألف حالة وفاة. وصحيح أن المعدلات المسجلة في المنطقة تبقى أدنى بعض الشيء من المعدلات العالمية، لكن تلك المسجلة لكل مليون شخص تراوحت بين 380 حالة معلنه رسميًا في اليمن إلى 324 ألفًا في البحرين (بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي ناهز 69 ألف إصابة) وبين 69 حالة وفاة معلنه رسميًا لكل مليون شخص في اليمن إلى 2376 حالة في تونس (بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي بلغ 811 حالة).¹ فضلًا عن ذلك، يبدو أن أداء المنطقة كان ضعيفًا في معدلات التلقيح، حيث كان المتوسط الإقليمي أدنى من العالمي وسُجلت هوة كبيرة بين البلدان، إذ لم تجاوز نسبة السكان الذين تلقوا كافة جرعات اللقاح في اليمن 1.4 في المئة في حين بلغت النسبة 97 في المئة في الإمارات العربية المتحدة (علمًا بأن المتوسط العالمي بلغ 60 في المئة) (الشكل 1).

وتعدت أضرار الجائحة التي طالقت التنمية البشرية تفشي الفيروس لتصل إلى الآثار المترتبة على وسائل المكافحة الرامية إلى احتوائه والتدابير المتخذة للتخفيف من آثاره الأوسع نطاقًا. حيث قلصت قرارات الإغلاق الشامل ووقف الأعمال والقيود المفروضة على التنقل مجال الحريات الذي يتمتع به الأفراد. وحرّم الانكماش الاقتصادي الكثيرين من مصدر رزقهم، في وقت تراجعت فيه الموارد العامة المخصصة لشبكات الرعاية الصحية والسلامة، ولا سيما بالنسبة للشرائح الضعيفة أساسًا.

وفي بعض الحالات، ساهم تحرك الحكومة السريع في التخفيف من بعض أسوأ التداعيات التنموية، وفي حالات أخرى احتشدت حركات التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني بسرعة للاستجابة لتحديات الجائحة. لكن عدم المساواة ونقاط الضعف الهيكلية ازدادت في أرجاء المنطقة، وسيكون من الضروري تعزيز الإرادة والالتزام السياسيين لسد الفجوات بين أولئك الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من التنمية البشرية وأولئك الذين سيتخلفون على الأرجح عن الركب. ووحدها

يتناول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 تقييم تداعيات جائحة كوفيد-19 وأثرها على مسار التنمية البشرية المستدامة في منطقة الدول العربية.¹ وعلى الرغم من أن العالم يواجه الجائحة منذ أكثر من عامين، يبدو أن تداعياتها المتتالية على آفاق المنطقة لا تزال تظهر تباغًا. وكذلك من الواضح أن الجائحة قوضت مكاسب سابقة جرى تحقيقها على صعيد التنمية البشرية طيلة سنوات. ويستعرض التقرير وضع التنمية البشرية في المنطقة ويشدد على أن إعادتها إلى مسارها، خلال حقبة ما بعد الجائحة، تتطلب بذل جهود أكبر لبناء أنظمة حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة، واقتصادات أكثر تنوعًا وتنافسية ومجتمعات أكثر تماسكًا وشمولية تمثيلاً - من أجل تحقيق تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات.

وعلى الرغم من أن تحليل التقرير جرى قبل الحرب التي اندلعت في أوكرانيا مع ما رافقها من تداعيات على المنطقة تتكشف معالمها تباغًا، يمكن لإطار التقرير تعزيز فهم صدمات وأزمات أبعد من هذه الجائحة. فاستراتيجيات التعافي حسب النهج المعتمد في هذا التقرير قد تمنح البلدان أداة لبناء القدرة اللازمة لمواجهة الأزمات والصدمات الناشئة مستقبلًا، على غرار تداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا على أسعار الطاقة والمواد الغذائية في عدة مناطق حول العالم. وتطرح هذه التداعيات تحديات أمام البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بشكل خاص. ومن خلال التركيز على السياسات الاقتصادية الشاملة وآليات الحماية الاجتماعية التي تعالج عدم المساواة وتدعم الشرائح الأكثر عرضة للخطر، وأيضًا من خلال استئناف بذل الجهود لتحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات وأخضر يركز على مصادر الطاقة المتجددة، تستطيع المنطقة مواجهة التحديات الناشئة في أعقاب الحرب في أوكرانيا بشكل أفضل، سواء على صعيد أسعار المواد الغذائية أو الطاقة أو التحديات المالية.

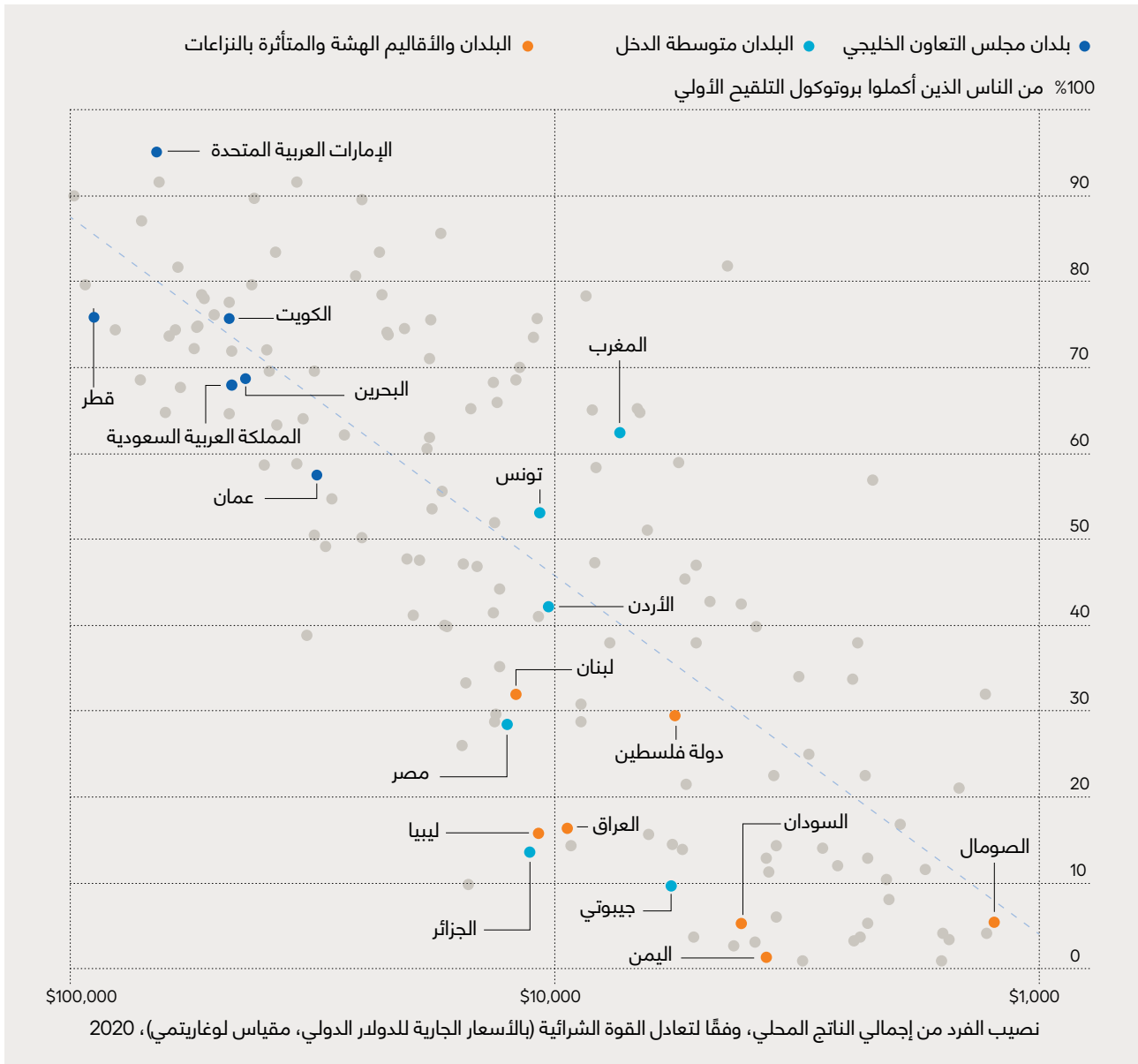
وكانت منطقة الدول العربية تعاني أصلاً من عدة نقاط ضعف وهشاشة قبل تفشي جائحة كوفيد-19 زاد من تفاقمها في كثير من الأحيان النزاعات وانعدام الاستقرار. فالممارسات الاقتصادية غير المستدامة وأوجه عدم المساواة الاقتصادية قلصت فرص تحقيق تنمية بشرية شاملة. كما تسبب عدم المساواة المكانية في خلق عقبات هيكلية أمام الحصول على الخدمات الأساسية وآليات التكيف التي كان بإمكانها دعم الفئات الأكثر عرضة للخطر. كذلك، كشفت الجائحة عن أوجه لعدم المساواة الاجتماعية العميقة وعدم استعداد الحكومات لمواجهة التحديات الناشئة. وقد عكست طريقة تعامل الدول العربية مع

الإصلاحات الأساسية والمقاربات الابتكارية المنسقة تنسيقاً جيداً هي القادرة على خلق بيئة تتيح لسكانها الاستمتاع بحياة طويلة وصحية ومنتجة.

فهم تداعيات كوفيد-19 على التنمية البشرية

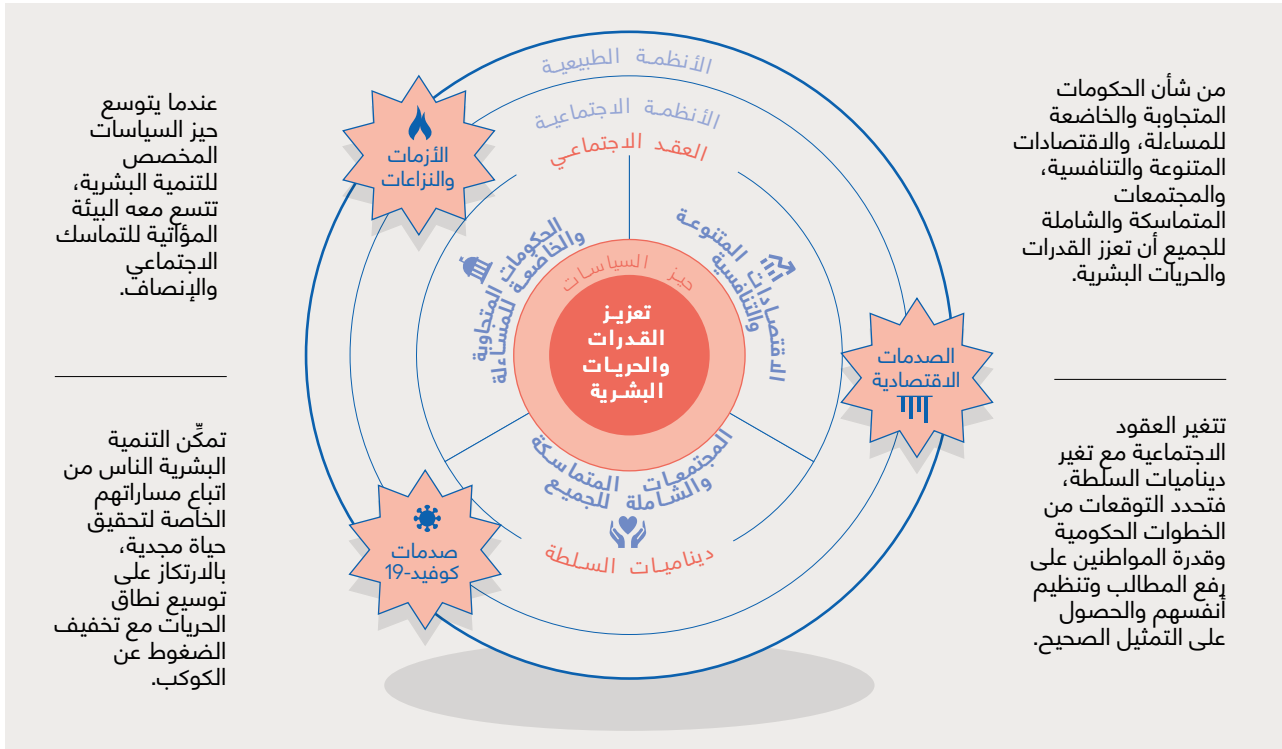
يقوم هذا التقرير على فرضية أساسية هي أن الحوكمة الخاضعة للمساءلة والسريعة الاستجابة والاقتصادات المتنوعة والقادرة على مواجهة الأزمات والمجتمعات المتماسكة والشاملة تعزز الإمكانات والحريات البشرية

الشكل 1 الارتباط بين مستوى الدخل ومعدل التلقيح



المصدر: معدلات التلقيح مستخلصة من بيانات رسمية جمعتها Our World Data وتم تحديثها في أوائل آذار/مارس 2022. <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

الشكل 2 فهم القوى التي ترسم معالم التنمية البشرية في الدول العربية



المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية

والتماسك الاجتماعي والإنصاف، ما يتيح المزيد من الفرص لتعزيز الإمكانات والحريات البشرية. فالأشخاص الذين يتمتعون بقدرات كبيرة ومتطورة يملكون الأدوات التي يحتاجونها لجعل رؤيتهم للحياة الجيدة حقيقة واقعة. وبدون القدرات الأساسية، لا تتحقق الإمكانات البشرية.

وكما هي الحال في بقية العالم، لا بدّ من إقامة توازن بين توسيع الخيارات المتاحة والرفاه من جهة ومواجهة الضغوط التي يزرع تحتها الكوكب من جهة أخرى، فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية بكيفية تفاعل البشر مع الكوكب، ويؤثر هذا التفاعل بدوره على آفاق السلام والاستقرار في المنطقة. من هنا، لا بد من معالجة العوامل التي تدفع إلى الصراع والأزمات والانزياح في الأنظمة الاجتماعية والطبيعية حتى تتعافى منطقة الدول العربية من النكسات التنموية المترتبة على الجائحة وتمضي قدماً نحو مستقبل سالم وأمن للجميع.

ومع تغيّر علاقات السلطة، تتغير العقود الاجتماعية أيضاً تبعاً لعوامل كثيرة. فتصورات المواطنين وتفضيلاتهم وأولوياتهم تؤثر على توقعاتهم من إجراءات الدولة، وكذلك قدرتهم على الحصول على التمثيل الصحيح والمشاركة في عملية صنع القرار. ويُعزز إحرار التقدم في المؤسسات الرسمية قيام الدولة من حيث المؤسسات غير الرسمية وغير الحكومية.³ أما ضروب الفساد والمحسوبية والزيائية فتضعف العلاقات بين المواطنين وتعيق العمليات التنموية. في حين أن التنوع الاقتصادي يزيد الفرص ويجنب الاعتماد الكبير على قطاع واحد ويحدّ من تقلبات الدورات الاقتصادية، بحيث يصبح القطاع الخاص مستقلاً عن القطاع العام.

وتحدد هذه العوامل مجتمعةً قوة العقد الاجتماعي. فعندما يتقلص حيز السياسات العامة المخصص للتنمية البشرية، تزداد مخاطر استيلاء النخبة على السلطة والتفكك الاجتماعي وعدم المساواة، وعندما تزداد هذه المخاطر تؤدي إلى تقلص حيز السياسات العامة. ولكن حين يتوسع حيز السياسات، تتسع معه البيئة المؤاتية لشمول الجميع والإدماج

تداعيات الجائحة على أنظمة الحوكمة

مع ارتفاع أسعار النفط والغاز⁸ ونجحت الحكومات الخليجية في السيطرة على تفشي الجائحة فيها، مسجلة متوسط معدل تعاف أعلى بكثير من المتوسط العالمي⁹. وقد أظهرت دراسة أن البحرين حلت في المرتبة الأولى من حيث الرضا عن استجابة الحكومة، تلتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت¹⁰.

كما نجحت الدول المتوسطة الدخل، مثل الأردن ولبنان وتونس، نسبيًا في التعامل مع الموجة الأولى، لكنها أرخت تدابيرها لاحقًا. وفي بعض البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، كان التنسيق غائبًا في الغالب بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، وأدت الاستجابة البطيئة على صعيد تطبيق بعض تدابير الصحة العامة الضرورية لمواجهة الجائحة إلى زعزعة الثقة بالدولة.

ولم تكن البلدان التي تتخبط في الأزمات قادرة على التخفيف من آثار تفشي جائحة كوفيد-19 بسبب نكسات أخرى مثل تدهور العلاقات الاجتماعية والتحديات الاقتصادية وتدمير البنية التحتية الصحية ونزوح أو هجرة عدد كبير من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وبالتالي، استنزفت الجائحة قدرات المؤسسات الصحية العامة والخاصة، المنهكة أساسًا في هذه البلدان، وقوّضت قدرتها على الاستجابة بسرعة للأزمة الصحية.

ثقة المواطنين في حكوماتهم

كشف استطلاع حديث، أجراه الباروميتر العربي بين صيف 2020 وربيع 2021، وشمل سبعة بلدان عربية، أن 30 في المئة من المستطلعين فقط أفادوا بأن ثقتهم كبيرة للغاية أو كبيرة بالحكومة (الشكل 3)¹¹. وعام 2020، خصص استطلاع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شمل 12 دولة عربية، إلى أن 31 في المئة من المستطلعين لا يعتقدون أن حكومتهم تلبى حاجات مواطنيها، بينما رأى 34 في المئة منهم أن استجابة حكومتهم مقبولة نوعًا ما (في حين لم يُجب 35 في المئة عن هذا السؤال)¹². وردًا على سؤال بشأن التغييرات في مستوى استجابة الحكومة خلال السنوات العشر الماضية، ذكر 38 في المئة من المستطلعين أنه بقي على حاله، في حين قال 30 في المئة إنه تراجع، بينما رأى 22 في المئة أنه شهد تحسنًا.

وهذا التراجع في ثقة المواطنين بحكوماتهم تجلّى في مؤشر إيدلمان للثقة لعام 2021، الذي بين أن جائحة كوفيد-19 سرّعت من تآكل الثقة حول العالم¹³. وسأل

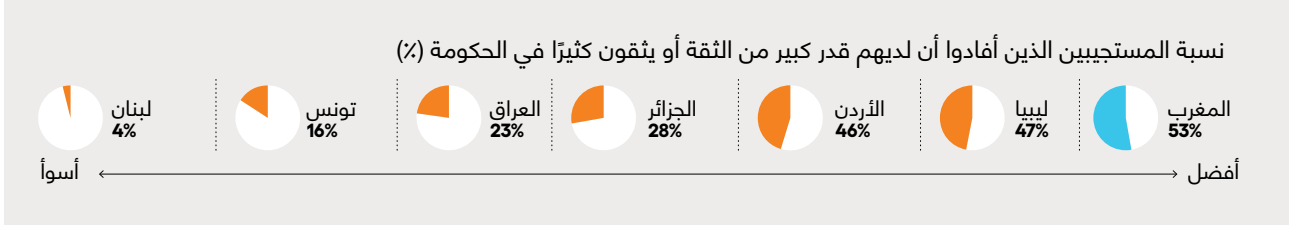
قبل تفشي جائحة كوفيد-19، واجهت بلدان المنطقة تحديات موروثة على صعيد الحوكمة⁴، تفاقمت حدتها في الكثير من الحالات منذ الانتفاضات التي شهدتها عام 2011. واستمرت الصراعات على السلطة في المنطقة بدرجات متفاوتة منذ 2011، وتباينت المشاعر حيال احتمالات قيام حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة في المنطقة. وفي حين تظل تونس استثناءً بفضل انتقالها إلى حكومة تمثيلية، غير أن عملية الإصلاح التي تشهدها متقلقلة، ما يهدد الإنجازات التي حققتها حتى الآن. وقد تعاملت بعض الدول مع المطالب الداعية إلى زيادة الحريات والمساءلة من خلال إجراء إصلاحات جزئية أو تقديم وعود أو تفضيل إرساء الاستقرار الذي يعتبر أساسيًا لتحقيق الازدهار، كما حصل في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل. لكن العديد من البلدان الأخرى دخلت في دوامة من الأزمات المستمرة بما فيها نزاعات مسلحة، وخاصة ليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن.

ويُعزى انتشار الأزمات والنزاعات المسلحة في بعض دول المنطقة جزئيًا إلى سوء الحوكمة وضعف المؤسسات. وصحيح أن المنطقة تضم 5.5 في المئة فقط من سكان العالم، لكن أكثر من 45 في المئة من النازحين حول العالم و58 في المئة من اللاجئين قدموا منها عام 2018⁵. وشهد السودان وسوريا واليمن زيادة في عدد النازحين قسرًا تراوحت بين 100 ألف و500 ألف خلال 2021. وكذلك بقي عدد اللاجئين السوريين هو الأعلى في العالم، ووصل إلى 6,8 مليون، أو 27 في المئة من كل اللاجئين في العالم، في نهاية 2021⁶. وفي عام 2022، أدت الحرب في أوكرانيا إلى نزوح 8 ملايين قسرًا ولجوء 6 ملايين لاجئ خارج أوكرانيا⁷.

وكما هي الحال في سائر أنحاء العالم، أنقلت جائحة كوفيد-19، إلى حد كبير، كاهل الأنظمة السياسية والإدارية لمعظم الدول العربية، التي يئن العديد منها أساسًا من الضغوط. فالاستجابة للجائحة كانت متفاوتة إلى حد كبير في المنطقة حسب تصنيف البلدان المختلفة. وكانت الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات الأكثر تأثرًا بتداعيات الجائحة، كما أن البلدان المتوسطة الدخل المستقرة وبلدان مجلس التعاون الخليجي لم تسلم بدورها وتأثرت بدرجات متفاوتة.

وشكل توفر الموارد عاملًا أساسيًا، في فعالية استجابة البلدان للجائحة، إلى جانب براعة المؤسسات والتنسيق فيما بينها. فقد حققت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي نجاحًا ملفتًا في حملات التلقيح التي أطلقتها، وتعافيتها الاقتصادي السريع في 2021 بالتزامن

الشكل 3 ثقة المواطنين بالحكومة في بلدان عربية مختارة – ثقة كبيرة للغاية أو كبيرة؟



المصدر: الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

يتراجع¹⁷ فولدت الجائحة تحديات جديدة أمام المجتمع المدني والمجال المدني في المنطقة، ولا سيما بالنظر إلى تدهور المستوى المعيشي للعديد من المجموعات وازدياد مشقاتهم. وإلى جانب الإغلاق الشامل وقوانين حالات الطوارئ وأوامر حظر التجول ومنع التجمعات، جرى فرض قيود كبيرة على حرية التعبير والإعلام، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي. وعلقت عدة حكومات عمل الصحف وجرّمت نشر الأخبار الزائفة بشأن الفيروس، كما استخدم بعضها تقنيات مراقبة جديدة لتعقب المصابين ومن خالطهم،¹⁸ إنما ترتب على ذلك تداعيات ارتبطت بانتهاك الخصوصية.¹⁹ وتبرز مخاوف من أن استخدام التكنولوجيا بشكل غير خاضع للمراقبة لتعقب تحركات الأفراد وتفاعلاتهم مع الآخرين قد يؤدي إلى التحكم بقدر كبير من البيانات الشخصية.²⁰

ووسّعت بعض الحكومات نطاق صلاحياتها التنفيذية من خلال فرض أنظمة طوارئ، مع وجود آليات رقابة محدودة أو انعدامها أساسًا، وأضعفت الضوابط والموازن، وآليات المساءلة، والمطالب بقيام ديمقراطية تشاركية. وأدى عدم التنسيق بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، فضلًا عن الاستجابة البطيئة لتطبيق بعض التدابير المرتبطة بالصحة العامة الضرورية لمواجهة الجائحة، إلى تقويض الثقة بالدولة إلى حدّ أكبر في بعض البلدان. وأسفر انعدام الثقة هذا بالحكومة بدوره في بعض الأحيان عن استياء الشعب، ما تسبب في كثير من الأحوال في تأخر استجابته أو بطئها وتردد المواطنين في أخذ اللقاح.

وفي حين بدأت جائحة كوفيد-19 بوصفها حالة طوارئ على صعيد الصحة العامة، فسرعان ما تحولت إلى حالة طوارئ اقتصادية واجتماعية وإنسانية. ولهذا السبب، لا يمكن تحميل القطاع الصحي وحده، أو حتى الحكومة وحدها، مسؤولية الاستجابة وتدابير التعافي. فمن الضروري أن تكون الاستجابة على مستوى المجتمع ككل، وأن تتعاون الحكومات مع الشركات الخاصة والمتطوعين المدنيين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

متعقب أو كسفورد لاستجابة الحكومات للجائحة المواطنين في المسح الدولي له حول الجائحة إلى أي حد تثقون بالحكومة لتتهم بكم وإلى أي مدى تعتقدون أن حكومتكم كانت صادقة وقدمت البيانات الصحيحة حول الجائحة؟¹⁴ بينت النتائج اتساع عدم الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

لكن مؤشر إيدلمان للثقة لعام 2022 أدرج في مسحه، الذي شمل 27 بلدًا حول العالم، بلدين من الدول العربية ضمن البلدان السبع التي حصلت على أعلى ثقة من مواطنيها، وهما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة زادت 9 نقاط في 2022 على مؤشر الثقة من 2021.¹⁵

وينعكس انعدام ثقة شعوب الدول العربية بالمؤسسات الحكومية في مقاومتها لإجراءات احتواء كوفيد-19، وعدم الثقة بحملات التلقيح. وكشف استطلاع الباروميتر العربي، في دورته السادسة التي أجريت بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021، عن معدلات مرتفعة من التردد في أخذ اللقاح، إذ قال أغلبية المستطلعين في الجزائر والأردن والعراق وتونس إنهم كانوا مترددين نوعًا ما أو على الإطلاق في أخذ لقاح مجاني. لكن المستطلعين في لبنان وليبيا والمغرب كانوا أكثر ميلًا لتلقي اللقاح. ويُعتبر مستوى الثقة المنخفض والمتراجع بالحكومات والمؤسسات من الأسباب التي جعلت الشعب يتردد في أخذ اللقاح، علمًا بأن ازدياد ثقة الشعب بالحكومة ينعكس إيجابًا على نسبة الإقبال على اللقاح.¹⁶

واتخذت حكومات المنطقة، كما في العديد من البلدان الأخرى، تدابير جديدة تؤثر على الحريات المدنية، بما في ذلك قوانين وأنظمة ومراسيم ولوائح تنظيمية وممارسات حكومية أخرى، وسّعت في بعض الأحيان نطاق مراقبة المواطنين رقميًا. وتكشف هذه التدابير عن التعارض الكامن بين ضمانات الصحة العامة وحماية الحريات المدنية، كما تبين الخطر الناتج عن التجاوزات التي ارتكبتها الحكومات بذريعة جائحة كوفيد-19. وبالفعل، يبدو أن إحساس المواطنين بالتمتع بالحريات

تداعيات الجائحة على الاقتصادات

في المئة من إجمالي الناتج المحلي. بينما وصل العجز المالي في المنطقة، عام 2021، إلى 2.3 في المئة، ومن المتوقع أن يتحول إلى فائض إيجابي بنسبة 4.1 في المئة في عام 2022.²⁴ ويعود العجز المالي الكبير في المنطقة إلى الهبوط الحاد في الإيرادات النفطية، وسط انخفاض الطلب العالمي على النفط، الذي ترافق مع ارتفاع الإنفاق على إجراءات دعم الأسر والشركات. وصحيح أنه تم تسجيل الانهيار الأكبر في الدول المصدرة للنفط، لكن بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال العام الماضي، تحسن المشهد المالي فيها إلى حد كبير.

وتسبب العجز المالي الضخم بزيادة الديون الحكومية، ما فاقم أوضاع الدين السيئة أساسًا، بحيث وصل إجمالي الدين الحكومي في المنطقة، خلال العام 2020، إلى 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، في زيادة بنحو 13 نقطة مئوية عن العام 2019.²⁵ وفي عام 2021، تراجع إلى 56.5 في المئة وكان من المتوقع وصوله إلى 47 في المئة عام 2022. ومن المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ على المدى المتوسط ويبقى فوق مستويات 2019 في معظم بلدان المنطقة، التي هي مستوردة للنفط، ومن المحتمل أن تشهد ارتفاعات حادة على المدى المتوسط.²⁶

وعلى الصعيد الخارجي، تدهورت أرصدة الحساب الجاري للمنطقة، من فائض قدره 1.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى عجز قدره 3.5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، وسجلت فائضًا بنسبة 4.4٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.²⁷ وفضلاً عن ذلك، خلال عام 2020، تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 6 في المئة عمومًا، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 4.6 مليارات دولار بين النصف الأول من العام 2019 والفترة نفسها من العام 2020.²⁸ وبالقيم المطلقة، تعافى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 46 في المئة في عام 2021 نتيجة ارتفاع الاستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي.²⁹ وعلى الرغم من التوقعات الأولية بتراجع تدفقات التحويلات المالية إلى المنطقة، كشفت أحدث التقديرات عن زيادة بنحو 5.4 في المئة خلال عام 2020، و7.4 في المئة في 2021، مما يدل على دورها العاكس للدورة الاقتصادية لملايين الأسر.³⁰

وأعلنت حكومات الدول العربية عن تقديم دعم مالي بمعدل نسبة 2 في المئة تقريبًا من إجمالي الناتج المحلي خلال 2020، وهي نسبة أقل بالمقارنة مع تلك المسجلة في الاقتصادات الناشئة.³¹ كما كان الإنفاق

لا يضم سوى عدد قليل من الدول العربية قطاعات خاصة تنافسية، ولا سيما على صعيد السلع والخدمات القابلة للتبادل، والبلدان المنتجة للنفط والغاز تقع تحت تأثير الأسعار التي تشهد تقلبات كبيرة. خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالمقارنة مع المعدل العالمي، مع العلم بأن جزءًا كبيرًا منها غير رسمي، وكانت في انخفاض مستمر في السنوات السابقة للجائحة وخصوصًا في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ويتأتى هذا التوازن المستمر بين مستويات النمو المنخفضة والإنتاجية المنخفضة والتوظيف المتدني والقدرة المؤسسية الضعيفة، من عقد اجتماعي يقوم على مبدأ الدولة الريعية الراسخة التي قد تفضل الوضع القائم، وترفض إجراء أي إصلاحات اقتصادية تحدث تحولًا حقيقيًا. غير أن مكامن الضعف الاقتصادية المعروفة في المنطقة ليست حتمية، بل يمكن معالجتها عبر اعتماد مقاربة تنمية بشرية متينة لمواجهة التحديات الهيكلية الطويلة الأمد التي تعاني منها.

ديناميات الاقتصاد الكلي

عقب الانكماش الحاد الذي شهدته المنطقة خلال 2020، التقطت المنطقة أنفاسها لتسجل نموًا في عام 2021، لكن التعافي لم يكن متكافئًا وبقي رهناً بحيز السياسات المتاحة لكل بلد كي يدعم اقتصاده. وتراجع اقتصاد المنطقة بنحو 4.5 في المئة خلال العام 2020، حين شهدت الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات معدل التراجع الأكبر (نحو 15 في المئة).²¹ وسجلت المنطقة عمومًا انتعاشًا بنحو 6 في المئة في 2021، غير أن اليمن واصل تسجيل انكماش بنسبة 2 في المئة تقريبًا خلال العام نفسه.²² ومن المستبعد أن تتسارع وتيرة الانتعاش في 2022، في ظل توقع تسجيل معدل نمو بنسبة 5.5 في المئة في المنطقة ككل، بقيادة الدول المصدرة للنفط عمومًا مع تعديلات بزيادة التوقعات بشأن آفاق نموها، في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الدولية. من ناحية أخرى، ثمة احتمالات كبيرة لخفض التوقعات بشأن البلدان المستوردة للنفط والمتأثرة بالأزمة في ظل تنامي الضغوط التضخمية.²³

وخلال العام الأول من الجائحة، تفاقم العجز المالي الكبير أساسًا في أرجاء المنطقة، وتراجعت الإيرادات وارتفعت الحاجات التمويلية. وفي عام 2020، ازداد متوسط العجز الإجمالي بسبع نقاط مئوية، ليصل إلى 9.2

المئة، في ارتفاع حاد من نسبته البالغة 25.3 في المئة في عام 2019. وكان معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى أيضًا في العالم، وزاد على ضعفي المعدل بين الشباب، حيث 49.1 في المئة في عام 2021، بعد أن كان 44.7 في المئة في عام 2019 (في مقابل 23.8 في المئة في عام 2021 و20.8 في المئة في عام 2019 بين الشباب).³⁵

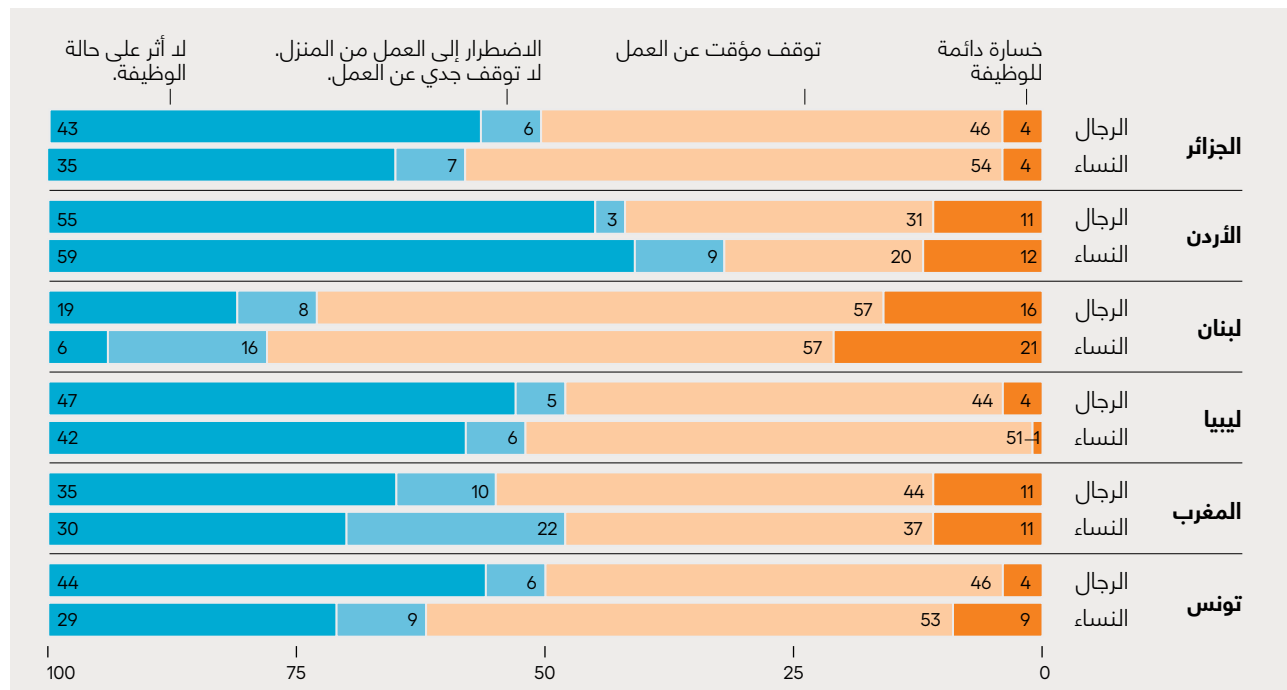
وكان لتدابير الإغلاق الشامل وحظر التجول المرتبطة بجائحة كوفيد-19 آثار مدمرة على الشركات وموظفيها، بعد خسارة ساعات عمل عديدة، تفاوتت بحسب صرامة الإغلاق الشامل وإقبال أماكن العمل (الشكل 4). فبالمقارنة مع الربع الأخير من 2019، تراجعت ساعات العمل بنسبة أعلى من 21 في المئة في الربع الثاني من 2020، وأعلى من 8 في المئة في الربع الثالث.³⁶ وتكافئ هذه الخسائر أكثر من 23 مليون وظيفة معادلة بدوام كامل (على أساس العمل 48 ساعة في الأسبوع) خلال الربع الثاني من 2020، وأكثر من 9 ملايين وظيفة خلال الربع الثالث. واستمرت خسارة ساعات العمل عام 2021، وإن كانت بمعدلات أقل، بعدما تخلت البلدان عمومًا عن تدابير الإغلاق الشامل الصارمة، ومع ارتفاع معدلات التلقيح، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يعكس الأثر الدائم والطويل للجائحة على اختناقات سلسلة الإمدادات، واستمرار الضبابية طيلة العام 2021 وخلال عام 2022.

الإضافي المخصص للقطاع الصحي أدنى من ذاك المسجل في البلدان النظيرة، وبلغ متوسط مجموعة تدابير المالية العامة المخصصة للقطاع الصحي نحو 0.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. واحتلت السعودية الصدارة بنسبة 2.1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في حين خصص العراق 0.02 في المئة منه فقط.

خسارة الوظائف

بغية التصدي لجائحة كوفيد-19، فرضت معظم الحكومات قيودًا على التجمعات تراوحت بين الإغلاق الشامل الصارم، وحظر التجول الجزئي، إلى الإغلاق الشامل المؤقت والذي كان له تأثير شديد على أسواق العمل.³² فارتفع معدل البطالة من 10.9 في المئة في عام 2019، إلى 12.5 في المئة في عام 2021 في منطقة الدول العربية.³³ وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6.2 في المئة.³⁴ وارتفع معدل بطالة النساء بشكل أسرع، من 21.4 في المئة في عام 2019، إلى 24 في المئة في عام 2021، وهو ما يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي ومرتين مقارنة بالرجال في المنطقة. وفي عام 2021، سجلت المنطقة أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم (في الفئة من 15 إلى 24 عامًا)، حيث بلغ 28.6 في

الشكل 4 أثر جائحة كوفيد-19 على أسواق العمل بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020 كان غير متكافئ ومتفاوتًا حسب البلد والنوع الاجتماعي



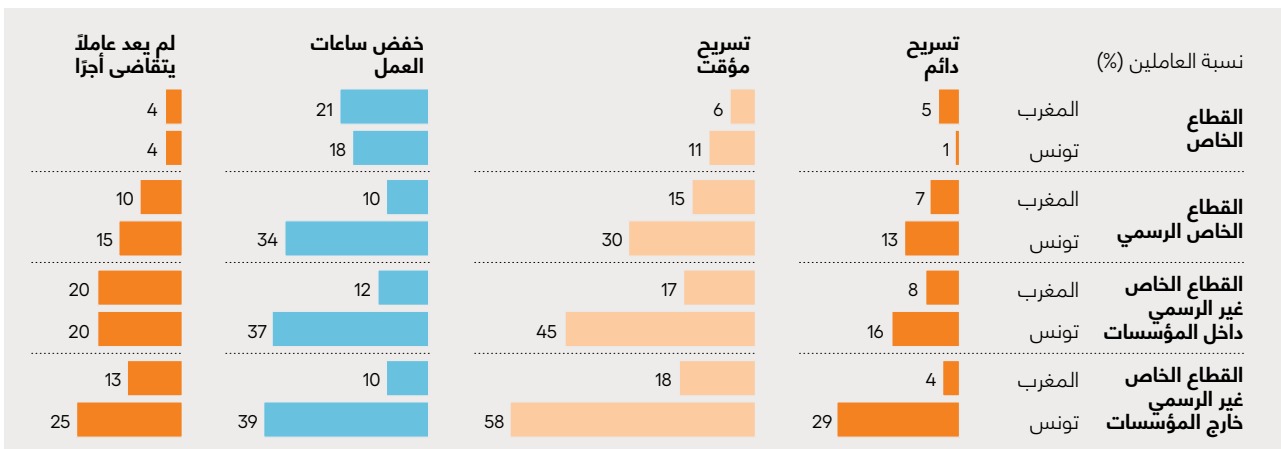
المصدر: حسابات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استنادًا إلى الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2020)، 2021.

وفي بعض البلدان، كان أثر الجائحة أفسى على النساء منه على الرجال، وكان احتمال خروج النساء من سوق العمل - سواء على نحو دائم أو مؤقت - كبيراً. كما كان احتمال عمل النساء من المنزل أكبر، ربما بسبب أنواع الوظائف التي تقوم بها الأقلية الصغيرة من النساء العاملات في المنطقة. وتميل هذه الوظائف إلى إتاحة العمل عن بعد على غرار العمل في مجال التعليم والقطاع العام.⁴¹

وكان الشباب والعمال الأكثر عرضة للخطر - أي أصحاب العمل الحر أو الذين يشغلون وظيفة مؤقتة أو غير رسمية - أكثر عرضة لتحمل الأعباء الناتجة عن الجائحة.⁴² ففي المغرب وتونس، على سبيل المثال، تأثر عمال القطاع العام بدرجة أقل بكثير من تأثر عمال القطاع الخاص (الشكل 5).⁴³ وكما هو متوقع، كان العمال غير الرسميين - خاصة أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي خارج المؤسسات - هم الأكثر تضرراً. وتباينت شدة التأثير أيضاً بمرور الوقت ووفقاً للبلد، من تأثير معتدل تفاقم مع مرور الوقت في المغرب، إلى تأثير واضح على الفور في تونس في شكل تسريح مؤقت أو دائم للعمال، أو تقليل ساعات العمل أو حتى تغيير حالة العامل بحيث لم يعد عاملاً بأجر. وفي البلدين، واجه العمال تداعيات كبيرة في شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021، فاقت حدتها في بعض الأحيان ما شهدته العام 2020 واستمرت إلى حزيران/يونيو 2021، على نحو يعكس النواتج الاقتصادية المستمرة والمتفاقمة، في ظل مكافحة الاقتصادات للعودة إلى الوضع الطبيعي الذي ساد قبل الجائحة، ومع ظهور متغيرات جديدة للفيروس واختناق سلسلة الإمدادات عالمياً وازدياد الشك والريبة.

وفي المحصلة، خسرت المنطقة العربية عام 2020 ما يقارب 9 في المئة من ساعات العمل،³⁷ بما يعادل 10.2 ملايين وظيفة بدوام كامل، و5 في المئة من ساعات العمل المفقودة، أي ما يعادل 5.9 ملايين وظيفة بدوام كامل في كل عام 2021.³⁸ وترجمت هذه الخسائر إلى خسارة لدخل العمل بنحو 11 في المئة للمنطقة.³⁹ ومن دون وجود خطط مناسبة لدعم الدخل، ستزيد هذه التراجعات الكبيرة في المداخيل من قتامة الأفق الاقتصادية المستقبلية، نظراً لدفع العمال إلى هاوية الفقر، ما يقلص بدوره الطلب الكلي. وقد ينتج عن ذلك حلقة مفرغة يساهم فيها تراجع الطلب بانخفاض المداخيل، الأمر الذي يقوّض أفق تحقيق تعافٍ سريع. ولم تكن الآثار التي خلفتها الجائحة على أسواق العمل متساوية، بل تفاوتت مع مرور الوقت، سواء على صعيد البلدان، تبعاً لصرامة قيود الإغلاق، أو بالنسبة إلى الرجال والنساء (الشكل 4). فأكثر من 50 في المئة من الرجال الذين كانوا يعملون قبل جائحة كوفيد-19، فقدوا وظائفهم نهائياً، أو توقفوا عن العمل مؤقتاً بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وفقاً لمسح الباروميتر العربي، الذي أجري على ثلاث فترات في عامي 2020 و2021، في دول عربية مختارة. وكان وقع الجائحة أقواها على لبنان، وخاصة في بداية تفشيها، لكن أثرها بقي قوياً على جميع البلدان التي شملها الاستطلاع حتى آذار/مارس 2021. وكان لبنان يعاني أساساً من أزمة في سعر الصرف، وغيرها من التحديات على صعيد الاقتصاد الكلي، لكن الجائحة فاقمت الآثار الواقعة على العمال. وخلال موجات الجائحة المختلفة، تركّز التخفيض الأكبر لساعات العمل في كل من مصر والعراق وتونس في الموجة الأولى حين كانت القيود في أشدها.⁴⁰

الشكل 5 اختلاف أثر جائحة كوفيد-19 على العمال بين المغرب وتونس



المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استناداً إلى Covid-19 Household Monitors. تعكس هذه الأرقام تجارب العمال المسجلة خلال 60 يوماً قبل تاريخ كل مقابلة تُجرى ضمن المسح في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحزيران/يونيو 2021 على التوالي.

وارتفعت نسبة الأشخاص الذين شملهم برنامج حماية اجتماعية واحد على الأقل في البحرين ولبنان ودولة فلسطين خلال تفشي الجائحة.⁴⁹ لكن تغطية الحماية الاجتماعية لا تزال منخفضة في البلدان العربية حيث تحظى نسبة 40 في المئة فقط من السكان بميزة حماية اجتماعية واحدة على الأقل،⁵⁰ تتراوح بين 4 في المئة في الإمارات و82 في المئة في السعودية.⁵¹

وكانت وتيرة توسيع رقعة التغطية بطيئة، حتى خلال تفشي الجائحة، مع وجود بعض الاستثناءات مثل لبنان، حيث ازدادت بأكثر من 10 نقاط مئوية بين 2018 و2020. وفي مصر، بقيت التغطية على حالها بين عامي 2016 و2020 (36.9 في المئة). أما في البحرين، فازدادت التغطية بنسبة 3 نقاط مئوية فقط بين عامي 2019 و2020. وفي فلسطين، ارتفعت التغطية بواقع نقطتين مئويتين في الفترة نفسها. وفي قطر، ارتفعت من 4 في المئة في 2018 إلى 4.3 في المئة في 2020. وفي بعض البلدان كانت البيانات متوفرة لعام واحد فقط لكنها ظلت منخفضة، خاصة في السودان (9.3 في المئة في 2020) والإمارات (3.5 في المئة في 2020). وربما يعزى تأثير التغطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي جزئياً إلى وجود شريحة كبيرة من الوافدين ضمن سكانها لا يحق لها الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية وكل المزايا التي تقدمها دولة الرفاه. وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، ترتبط التغطية المنخفضة عموماً بمحدودية الحيز المتاح في المالية العامة، والاعتماد المفرط على الدعم الإنساني القصير الأمد والقدرة المؤسساتية المحدودة.⁵²

تداعيات الجائحة على المجتمعات

سلطت الجائحة الضوء على ضرورة جعل التماسك الاجتماعي والتضامن والرعاية محور التعافي من أجل بناء قدرة على مواجهة الأزمات في وجه الصدمات المستقبلية ودعم التنمية البشرية ضمن عقود اجتماعية جديدة.

التماسك الاجتماعي

تشكل جوانب الضعف في الحوكمة والمؤسسات واستمرار النزاعات التي تؤدي إلى النزوح، فضلاً عن عدم المساواة الاقتصادية في المنطقة عوامل تساهم في التجزئة الاجتماعية والسياسية بين البلدان وداخلها. كما كان أداء المنطقة ضعيفاً بالمقارنة مع مناطق

أثرت تدابير التباعد الاجتماعي، وانقطاع الأنشطة الاقتصادية وإعادة فتح الأعمال بشكل متقطع، بشكل كبير على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مما تسبب في خسائر كبيرة في سبل العيش.⁴⁴ وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية للأحوال المعيشية للأسر ومسح المؤسسات في الأردن والمغرب ومصر وتونس، إلى أن المشروعات الصغرى كانت الأكثر احتمالاً للإغلاق بسبب الجائحة وأن الشركات الصغيرة أعلنت تأثرها الكبير على صعيد تغيرات الإيرادات بحلول الربع الأول من عام 2021.⁴⁵ وفيما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة، فكان من المرجح أن يتعافى أولئك الذين تكيفوا وكانوا قادرين على التحول إلى العمل عن بعد أو إلى التجارة الإلكترونية بشكل أسرع.

ووضعت جميع البلدان في المنطقة آليات للتخفيف من آثار الجائحة ولدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتي تتعلق بشكل أساسي بتخفيف التحديات المتعلقة بتوفير السيولة لها، وتأجيل دفع الضرائب والرسوم وخطط حماية العمالة والوظائف. وعلى الرغم من إعادة الافتتاح التدريجي التي لوحظت منذ أيار/مايو - حزيران/يونيو 2020، لا يزال العديد من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المنطقة يكافح من أجل التعافي.

الاستجابات للحماية الاجتماعية

شكّلت الحماية الاجتماعية إحدى الأدوات الرئيسية للحكومات في استجابتها للصدمة التي تسببت بها الجائحة للأسر والشركات.⁴⁶ وجرى توسيع العديد من برامج الحماية الاجتماعية سواء رأسيًا⁴⁷ أو أفقيًا⁴⁸ وطبقت برامج جديدة لحالات الطوارئ، وحشد التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد.

ووفق تقديرات أداة تعقب الاستجابة العالمية لكوفيد-19 من منظور النوع الاجتماعي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصل إجمالي عدد تدابير الحماية الاجتماعية في الدول العربية إلى 200 خلال عام 2020، من ضمنها 2 في ليبيا و3 في اليمن و4 في السودان وصولاً إلى 18 في تونس ودولة فلسطين و26 في الأردن. وقدّرت أداة تعقب حزمة التحفيز لمواجهة أزمة كورونا الخاصة بالإسكوا أن عدد تدابير الحماية في الدول العربية بلغ 174 وتراوح بين 1 في الصومال و2 في قطر واليمن وصولاً إلى 17 في البحرين و19 في لبنان و23 في مصر.

أخرى في العالم في العديد من المؤشرات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، ما يقوّض مشاركة النساء الكاملة ومواطنتهن وتمتعهن بالحقوق.

وصحيح أن التماسك الاجتماعي المرتبط بالعلاقات الاجتماعية بين المواطنين كان مماثلاً للمعدلات العالمية قبل الجائحة، غير أن الثقة المتبادلة بين الأشخاص، التي تتأثر إلى حدّ كبير بالثقة بالمؤسسات الحكومية، سجلت معدلاً دون المتوسط في المنطقة. وعرضت الأزمات الإنسانية المتعددة، والمستويات المرتفعة من النزوح في المنطقة، التماسك الاجتماعي لخطر أكبر. وقد أدى النزوح الجماعي للسكان إلى توتر العلاقات بين السكان والنازحين، ولم يرحب السكان عموماً باستضافة النازحين قبل الجائحة.⁵³ وتشير أدلة جمعت من عدة بلدان عربية في بداية الجائحة إلى أن النازحين تعرضوا للتمييز المرتبط بفيروس كوفيد-19، فضلاً عن العنف الجسدي والخطاب العنصري في بعض المجتمعات.⁵⁴ وفي بعض الحالات، هبّ الأفراد والمجتمعات وتحركت الشبكات الاجتماعية لمواجهة الجائحة وتوفير الحماية للمحرومين.

ويعتبر الإقصاء الاجتماعي الناتج عن الفقر والأنواع المختلفة من عدم المساواة جانباً آخر يؤثر على التماسك الاجتماعي في المنطقة. وسجلت المجتمعات الفقيرة والمحرومة معدلات أعلى من الحرمان من خدمات الصحة والتعليم الحيوية، ما قلص من فرصها تقدمها الاجتماعي وقوض حقوقها الاجتماعية. وقد ساهم تفشي كوفيد-19 بحرمان بعض المجموعات من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية بشكل أكبر. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان المتأثرة بالنزاعات وفي أوساط النازحين، وكذلك في أوساط النساء والفتيات والسكان الأكثر فقراً على مستوى البلدان.

وقبل الجائحة، جعلت موارد المالية العامة غير الكافية المرضى يتحملون أعباء الرعاية الصحية. وشكل متوسط الإنفاق الشخصي 28 في المئة من نفقات الأسر المعيشية على الرعاية الصحية في المنطقة، بالمقارنة مع 18 في المئة على المستوى العالمي. لكن برزت في هذا الإطار تباينات كبيرة تراوحت بين نسبة منخفضة عند 6.6 في المئة في عُمان ونسبة 81 في المئة في اليمن.⁵⁵ وشكلت القدرة على تحمل التكاليف عائقاً أمام تلقي الرعاية الصحية الضرورية في بلدان عدة. وبعض في بعض الأحيان تعرض الشرائح السكانية من غير المواطنين، مثل العمال الوافدين واللاجئين، للإقصاء من خدمات الرعاية الصحية.⁵⁶

أما عقب الجائحة، فتأثر القدرة على الحصول على الرعاية الصحية واستمراريتها تأثراً جزئياً بتدابير

احتواء الفيروس التي اتُخذت لمنع انتشاره. وفي البلدان المتضررة من النزاعات، فاقم العنف الممارس، ضد منشآت الرعاية الصحية ومقدميها، المشاكل التي منعت الناس من الحصول على الرعاية الضرورية. كما تعذر حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية في عدة أجزاء من المنطقة. فضلاً عن ذلك، واجهت نسب مئوية كبيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً صعوبات متزايدة في الحصول على الرعاية الطبية. فالحكومات المضيفة في منطقة الدول العربية لم تدمج اللاجئين ضمن خططها الوطنية لمكافحة كوفيد-19. غير أن الأردن شكل أحد الاستثناءات البارزة بعد إدراج اللاجئين ضمن خطته للاستجابة للجائحة.⁵⁷ ومن التدابير الإيجابية الأخرى المتخذة كان منح العمال الوافدين الحق بالرعاية الصحية المجانية في الدول الخليجية أثناء الجائحة.

وفي قطاع التعليم، كان عدم المساواة واضحاً قبل الجائحة فيما بين البلدان وداخلها، ولا سيما في الدول المتأثرة بالنزاعات. كما شكل النوع الاجتماعي والدخل الأسري والجغرافيا عوامل أخرى منعت الطلاب من الحصول على تعليم نوعي. ومنعت التكلفة الباهظة للتعليم الخاص في المنطقة الكثيرين من الحصول على تعليم نوعي، ما أدى إلى اتساع الهوة بين التعليم العام والخاص وتعمّق عدم المساواة بين الطلاب. وبعد تفشي الجائحة أدى إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم عن بعد، إلى إقصاء شرائح كبيرة من المجتمع. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز النسبة المتوسطة للأطفال المشمولين بالاستطلاع الذين كانوا مسجلين في المدارس في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وقطر والجمهورية العربية السورية وتونس قبل الجائحة ونجحوا في متابعة تحصيلهم العلمي عن بعد عقب إقفال المدارس 55 في المئة.⁵⁸ يذكر أن نسبة الطلاب الذين تمكنوا من متابعة التعليم عن بعد في المدارس الخاصة فاقت المدارس الرسمية. وقد عنى عدم المساواة لجهة النفاذ إلى الإنترنت بين الدول العربية وداخلها أن إقفال المدارس خلف آثاراً سلبية غير متكافئة على الأسر الأكثر ضعفاً والمجتمعات الريفية والمهمشة، بما فيها اللاجئين وأطفال الأسر المشردة داخلياً، ما زاد احتمال عمالة الأطفال والزواج المبكر في أوساط الفتيات.⁵⁹

الانتفاع بالوسائل الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي

ازداد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة خلال العقد الماضي.⁶⁰ لكن بعض الفئات لا تزال بعيدة عن هذا النوع من وسائل الإعلام، بسبب التفاوت في

العبء، أوليت أهمية أكبر لسياسات الرعاية، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح.⁶⁶ ويشكل ازدياد حالات العنف المنزلي في المنطقة نمطًا مقلقًا مماثلًا للنمط العالمي السائد⁶⁷ فعلى الرغم من أن العنف المنزلي كان مصدر قلق رئيسي وأساسي في المنطقة قبل الجائحة، فإن أكثر من نصف المستطلعين ضمن دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي شملت 15 دولة عربية أفادوا بارتفاع حالات العنف في بداية الجائحة.⁶⁸ وتمثلت الأسباب الأكثر شيوعًا خلف هذا الارتفاع في القيود على التنقل والأزمات المالية وعدم القدرة على الوصول إلى خدمات الدعم. كما عرقلت الجائحة الإجراءات القانونية بحق مرتكبي أعمال العنف المنزلي. وتجدر الملاحظة أن اللاجئات واجهن بشكل خاص خطر الوقوع ضحايا العنف المتزايد. ومن المرجح أن يكون العنف ضد الأطفال ارتفع أيضًا. في هذا السياق، أظهرت دراسة في مصر زيادة ملحوظة في العنف ضد الأطفال خلال الإغلاق عام 2020.⁶⁹ وعلى صعيد الدول العربية، عززت 11 حكومة ومنظمة مجتمع مدني استجابتها إزاء ارتفاع حالات العنف المنزلي، ما سلط الضوء على ضرورة إيجاد استجابة شاملة لهذه المشكلة.⁷⁰

البنية التحتية الرقمية والمعرفة الرقمية، وعدم المساواة على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي.⁶¹ وتظهر الفوارق بين الجنسين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بوضوح، حيث تشكل النساء نحو ثلث المستخدمين فقط في المنطقة.⁶² وخلال الإغلاق الشامل عقب الجائحة، لجأ الكثيرون إلى وسائل التواصل الاجتماعي بحثًا عن الأخبار وللتواصل مع الآخرين. ولعبت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية دورًا قيمًا في ربط المجتمعات وتسهيل العمل التطوعي. لكن منصات وسائل التواصل الاجتماعي وفرت بيئة خصبة أيضًا للمعلومات المضللة خلال الجائحة، ما قوض جهود الاستجابة. فضلًا عن ذلك، ازداد العنف السيبراني ضد النساء خلال تفشي الجائحة بحيث احتل المرتبة الأولى في حالات العنف المبلغ عنها في المنطقة. وبحسب دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2021، صرّح 60 في المئة من المستطلعات عن تعرضهن لعنف إلكتروني، ما دفع بالنساء إلى فرض رقابة ذاتية أو ابتعادهن بالكامل عن وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك منصات التعليم المصممة للفتيات في المدارس.⁶³

أعمال الرعاية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

العمال وحقوق العمل

اختلفت درجة صرامة الإقفال والقيود المفروضة في أماكن العمل بين دولة عربية وأخرى بالمنطقة أثناء الجائحة. فأماكن العمل في العديد من الدول كانت بطيئة في التحول إلى العمليات الإلكترونية، ويعزى السبب عمومًا إلى هيمنة المؤسسات الصغيرة الحجم، وانتشار العمل غير الرسمي، والاختلافات في بنية الإنترنت التحتية والنفاد إليها، فضلًا عن عوامل أخرى تؤثر في مختلف فئات العمال. وواصل العاملون في مجال الرعاية الصحية الحضور إلى أماكن العمل خلال الجائحة، غير أن الملابس والمعدات الواقية المناسبة لم تكن متوفرة في معظم الأحيان، ولا سيما في بداية الجائحة، ما أدى إلى ارتفاع الإصابات وحالات الوفاة في أوساطهم.⁷¹ كما ازدادت الضغوط ومشاكل الصحة العقلية، بخاصة في أوساط العاملات في مجال الرعاية الصحية. وقد اعترض العاملون في هذا القطاع على ظروف العمل غير الآمنة في عدة دول.⁷² في عدد كبير من البلدان، وبخاصة في البلدان الخليجية، التي تضم 75 في المئة من العمال الوافدين في المنطقة، يشكل المغتربون جزءًا كبيرًا من العاملين في مجال الرعاية الصحية والتنظيف والأعمال

أثرت جائحة كوفيد-19 بطرق عدة على العلاقات الأسرية، بما في ذلك ازدياد معدلات الوفاة والمرض الناتجة عن الفيروس، إلى جانب القلق والإجهاد الناتجين عن خسارة الوظائف وتراجع الدخل، وتوقف الخدمات الحيوية في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والخدمات القانونية. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، أظهرت العديد من الدراسات البحثية في المنطقة ارتفاع مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر ضمن الأسر، إذ ألقى الحمل الأكبر على كاهل النساء، ما ألحق الضرر برفاههن وفرص حصولهن على وظائف.⁶⁴ ووفق بيانات منظمة العمل الدولية، كرسن النساء وقتًا أطول لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في غرب آسيا وشمال أفريقيا فاق بما يتراوح بين 5.1 إلى 6.2 مرة الوقت الذي يخصصه الرجال حتى قبل الجائحة، وهو مستوى أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 3.2 مرة.⁶⁵ وساهم غياب سياسات الرعاية وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمعايير الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي في تحميل النساء عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنطقة بشكل غير متكافئ. وفي حين طبق القليل من التدابير الحكومية عقب الجائحة لمواجهة هذا

المثال، وقبل اندلاع انتفاضات الربيع العربي التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، شهدت المنطقة إحدى أسوأ موجات الجفاف منذ نحو ألف عام.⁷⁹ واليوم، يزرع العالم مجددًا تحت وطأة تداعيات التغير المناخي والأزمات الاجتماعية-الاقتصادية المترافقة مع تحديات تطل بشكل خاص المجتمعات الفقيرة والضعيفة التي تهدد الأزمة المناخية حياتها وسبل عيشها.

ولا يزال عدد كبير من بلدان المنطقة يواجه أزمات مطولة ناتجة عن الجفاف وانعدام الأمن الغذائي والمائي، حيث سجل عامي 2020 و2021 درجات حرارة من بين الأعلى في تاريخ المنطقة. كما اندلعت حرائق هائلة في الغابات وموجات جفاف حادة غير معهودة في الجزائر ولبنان وسوريا، إلى جانب تسارع وتيرة عواصف الرمل والغبار التي تضرب المنطقة منذ زمن طويل وأسراب من الجراد في شبه الجزيرة العربية، تعزى جزئيًا إلى التغير المناخي.⁸⁰ وقد تأثرت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات بشكل خاص بالتغير المناخي، ما أدى إلى تنامي الوعي في أرجاء المنطقة بالتهديد الذي يطرحه على السلام والأمن والتعافي الطويل الأمد من الأزمة.⁸¹

ويطرح تزامن حالة الطوارئ المناخية مع جائحة كوفيد-19 تحديًا كبيرًا أمام المنطقة، لكن لا يجدر بصناع القرار التركيز على الجائحة والتغاضي عن تداعيات التغير المناخي المتفاقمة. بل على العكس، يجب أن يكون ذلك بمثابة صيحة إنذار بطبيعة الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تضرب المنطقة، والحاجة إلى المضي قدمًا بمسارات تعافٍ قادرة على مواجهة أزمات التغيرات المناخية والبناء بشكل أفضل من خلال حلول متكاملة تواجه التغير المناخي والجائحة في آنٍ معًا.⁸²

التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة

تطرح الجائحة حتمًا فرصة لتعجيل التحول نحو الطاقة الخضراء. ففي وقت يحاول فيه المجتمع العالمي تلبية المطالب المجمع عليها بإعادة تنشيط الاقتصاد ومكافحة التغير المناخي، برز زخم قوي حيال التنوع بعيدًا عن الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري، وتسريع وتيرة التحول إلى حلول الطاقة المتجددة وفعالة التكلفة.⁸³ وشكل قطاع الطاقة المتجددة بشكل خاص بارقة أمل منذ اندلاع أزمة كوفيد-19. فقد كان الفئة الوحيدة في سوق الطاقة التي شهدت نموًا ملحوظًا بفضل فعاليتها من حيث التكلفة، وقيمتها الاستراتيجية للاقتصادات التي تخضع أكثر فأكثر لقيود انبعاثات الكربون.⁸⁴ وعلى

المنزلية والزراعة وإنتاج المواد الغذائية ووظائف أساسية أخرى تضمن استمرارية سلاسل الإمداد في منطقة الدول العربية.⁷³ وفي مختلف أرجاء المنطقة، بعدما كان عدد كبير من العمال الوافدين يعملون في ظروف مليئة بالتحديات قبل الجائحة أساسًا، تراجعت أثناء الجائحة قدرتهم على الحصول الصرف الصحي والمياه النظيفة، ما زاد احتمال إصابتهم بكوفيد-19. كما خفضت رواتب الكثير منهم في حين لم يحص البعض الآخر على رواتبهم.⁷⁴ وقد أثرت الجائحة على ظروف عمل العاملات المنزليات اللواتي ازداد حجم أعمالهن خلال الإغلاق الشامل مع التبليغ عن حالات عنف وتحرش، ما عرض بعضهن لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر بشكل أكبر.⁷⁵

وفرضت عدة دول عربية تدابير لتحسين ظروف العمال الوافدين، ما شكل خطوة إيجابية.⁷⁶ وتشير هذه التدابير إلى تغيير مستحب في السياسات الحكومية نحو توفير معاملة عادلة ومنصفة لهم. وبالنسبة إلى العمال بشكل عام، اتخذت بعض التدابير الإيجابية لمنحهم إجازة مدفوعة الأجر تشمل الرواتب الكاملة والجزئية، فضلًا عن دفع تعويضات للموظفين الذين تم تسريحهم من العمل.⁷⁷ لكن الثغرات الموجودة على صعيد حقوق العمل وحماية العمال جعلت معظمهم عرضة لعمليات الطرد التعسفي وتعليق دفع الرواتب، وإجراءات منقوصة على صعيد الصحة والسلامة المهنية.

وعموماً، أدى عدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية لفئات من السكان واختلال توازن القوى في المجتمعات والأسر وأماكن العمل، إلى إضعاف التماسك الاجتماعي. كما يهدد العبء المتنامي لأعمال الرعاية وازدياد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، في وقت تتسبب فيه محدودية حقوق العمال بزيادة الخطر المحدق بهم. مع ذلك، دفعت الأزمة أيضًا بالحكومات إلى اتخاذ بعض التدابير الإيجابية تمثلت في زيادة احتواء الفئات المحرومة وحمايتها، ما قد يمهد الطريق أمام إجراء إصلاحات أشمل.

بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتحول إلى التنمية البشرية المستدامة

أدى التغير المناخي المترافق مع أزمات اجتماعية-اقتصادية الذي شهده العالم خلال العقد الماضي إلى مستويات غير مسبوقة من الضعف وانعدام الاستقرار في السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19.⁷⁸ فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2010 على سبيل

الماضي تطلعاتها للابتعاد عن نموذج التنمية القائم على الوقود الأحفوري، والحد من كثافة الانبعاثات الكربونية الناجمة عن النمو، وتوسيع قدرة حصول المجتمعات المتضررة بالأزمات على الطاقة. غير أن الحفاظ على هذا الزخم القوي في إطار التعافي الاجتماعي-الاقتصادي من كوفيد-19 سيتطلب تدابير إضافية بحيث لا تؤدي هشاشة الدول الاقتصادية أثناء خروجها من الجائحة إلى خسارة مكاسب محققة بشق الأنفاس على صعيد توسيع استخدام الطاقة الشمسية.

حماية الأنظمة البيئية والحفاظ على استدامتها

لما كانت منطقة الدول العربية تفتقر إلى الموارد، فحري بها الحفاظ على أنظمتها البيئية صوتاً لصحة المجتمعات ورفاهها. وكانت الأنظمة البيئية في أرجاء المنطقة ترزح تحت وطأة ضغوط متنامية خلال السنوات القليلة الماضية. فأكثر من ألف نوع مهدد اليوم، معظمها مهدد بشدة بالانقراض.⁸⁹ وقد تعرضت المجتمعات والأنظمة البيئية التي تعوّل عليها في كسب الرزق من جراء الضغوط المتنامية التي لا تستكين والناجمة عن الحرب والتوسع العمراني والتصنيع وتغير المناخ.

ولا تعرّض الأنظمة البيئية المتدهورة هذه الأنواع للخطر فحسب، بل تهدد صحة البشر ورفاههم.⁹⁰ فعندما تدهم الضغوط الموائل الطبيعية، تُدفع الحيوانات إلى الاقتراب من المجتمعات البشرية، ما يزيد خطر انتقال الأمراض الحيوانية المصدر. وبالتالي، تُعتبر إجراءات تعزيز استخدام الأنظمة البيئية وإدارتها بشكل مستدام ضرورية للحد من خطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر في المستقبل، سواء على صعيد المنطقة أو عالمياً.

وخلال البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، يجب إيلاء الأولوية لتحسين السياسات والمؤسسات التي تحمي شبكات الأمان البيئية، التي تضمن بدورها تنمية بشرية مستدامة في المنطقة، فضلاً عن الصحة والرفاه. ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير حماية موسعة واستخدام مستدام للأنظمة البيئية في أرجاء المنطقة، بما في ذلك نظم الوديان والأهوار والمستنقعات والواحات والأنظمة البيئية الفريدة في المناطق الجافة والجبال والسواحل بالمنطقة. حيث تضم هذه الأنظمة الأنواع المهددة

الرغم من هذه الاتجاهات، تطرح طبيعة أزمة كوفيد-19 المطوّلة واستمرار الضبابية الاقتصادية مخاطر على عملية التحول إلى الطاقة النظيفة على صعيد العالم ومنطقة الدول العربية، في ظل الضعف المحتمل للاستثمارات الأجنبية والموازنات العامة والتمويل الخاص في قطاع الطاقة المتجددة.

ويمكن لتوسيع سوق الطاقة الشمسية، في إطار إجراءات التعافي من أزمة كوفيد-19، البناء على بعض النجاحات التي حققتها منطقة الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية. فمنذ الأزمة الاقتصادية الرئيسية الأخيرة التي وقعت بين عامي 2008 و2009 وانتفاضات عام 2011، عمد العديد من البلدان إلى زيادة استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، في إطار استراتيجيتها للتعافي. وارتفعت قدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بواقع 10 أضعاف خلال العقد الماضي، من قدرة مجمعة تناهز 0.5 جيجاوات في 2008 إلى حوالي 7.2 جيجاوات بحلول 2018، وواصلت منحها التصاعدي هذا في 2019-2020.⁸⁵ ومع ذلك، تشكّل الطاقة المتجددة 7 في المئة فقط من إجمالي الطاقة، في حين تتأى نسبة 1-2 في المئة فقط من الشمس والرياح. وعليه، وعلى الرغم من مكانة المنطقة بوصفها أكبر جهة تستقبل أشعة شمسية، لا تزال القدرة على الاستفادة من هذا الأصل الاستراتيجي في مراحلها الأولى. غير أن المسار التصاعدي الذي شهده العقد الماضي، مثل تطوراً إيجابياً ويرسي أساساً للبناء عليه في السنوات المقبلة. كما تدرس بلدان في المنطقة إمكانية استخدام الهيدروجين الأخضر، المنتج من خلال مصادر طاقة متجددة، بديلاً عن الوقود الأحفوري.⁸⁶

وشكلت خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة، التي وضعت خلال السنوات القليلة الماضية، أساساً مهماً لزيادة استخدام الطاقة المتجددة في المنطقة. فحاليًا، تؤسس الأهداف الطموحة والسياسات المبتكرة المعتمدة في أرجاء المنطقة قاعدة لجذب الاستثمارات الخاصة، وإصلاح دعم الطاقة وإقامة مؤسسات ومناطق تنموية تعمل بالطاقة المتجددة.⁸⁷ وقد حددت بلدان المنطقة هدفاً تراكمياً يتمثل بإنتاج 190 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول 2035، وهو مستوى من المتوقع أن يشكل 30 في المئة من النمو العالمي للطاقة المتجددة.⁸⁸

ويعزز النمو الذي حققته المنطقة على صعيد القدرة الإنتاجية من الطاقة المتجددة خلال العقد

والقفازات في أرجاء المنطقة، مما يهدد الأنظمة البيئية في المياه العذبة والبحار.⁹⁷

دعم الإجراءات المحلية وتمكينها

تتحمل الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع عبء تداعيات كوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي والاتجاهات السائدة على صعيد التغيير البيئي. وعلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التعاون عن كثب كي تتمكن منطقة الدول العربية من صياغة استجابة فعالة على الصعيدين. مع ذلك، يتم تنفيذ العديد من مبادرات الانتقال الأخضر في أنحاء المنطقة على المستوى الوطني عمومًا من دون انخراط محلي فعال. فالمبادرات المحلية الجارية غالبًا ما تكون منفردة، كما أنه نادرًا ما تتم الاستفادة من نجاحها لتحقيق آثار أوسع نطاقًا.

وسيتحدد الطريق إلى المستقبل عبر الجيل الجديد من مبادرات التحول الأخضر، التي تعالج المخاطر الممنهجة في المنطقة. وفي معرض بناء القدرات المناسبة للعمل، لا بد من التركيز على المستويين المحلي وما دون الوطني وليس فقط على مقاربات تقليدية إزاء المبادرات الوطنية. وتعتبر زيادة التركيز على العمل على المستوى ما دون الوطني، المترافق مع حلول متكاملة قائمة على أساس المناطق لضمان تعافٍ اجتماعي-اقتصادي محلي من كوفيد-19، الوسيلة الأفضل لضمان قدرة البنية التحتية المحلية الجديدة، ومستويات معيشة الأفراد القائمة على الموارد، على مواجهة أي آثار مستقبلية للتغيرات البيئية. وفي حين تُعدّ القوانين والسياسات الوطنية حول التغيير المناخي والطاقة والنظم أساسية لإقامة بيئة مناسبة للعمل المناخي، وتحديد المسؤوليات ذات الصلة، تبقى السياسات والإجراءات المحلية ضرورية لتحقيق النتائج على مدى السنوات القادمة وصولاً لعام 2030.

وعلى الرغم من وجود ثغرات في دمج الحلول الخضراء ضمن خطط التعافي على المستوى الوطني، تبقى الفجوات أكبر حتى على المستوى دون الوطني. فالتحديات والفرص المرتبطة بمسائل مثل التغيير المناخي، وإمكانية الحصول على الطاقة، وانعدام الأمن المائي تتأثر، إلى حدّ كبير، بالسياقات والجهات الفاعلة المحلية. وتدار معظم الخدمات البيئية التي يعوّل عليها الأفراد، مثل الطاقة والمياه والخدمات المائية، من قبل حكومات محلية وتابعة لشركات عامة أو خاصة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرص التحول الأخضر. فعلى سبيل المثال، تتأثر الحصص الضخمة من انبعاثات الكربون واستعمال الطاقة بالسلوك

في المنطقة فضلًا عن الأصول الضرورية لتوفير سبل العيش في المجتمعات ورفاهها.

الحفاظ على المياه وإدارة النفايات

يُعتبر الأمن المائي من أبرز أولويات المجتمعات ولا سيما بالنسبة إلى الفقراء. وقد أتت جائحة كوفيد-19 بمثابة تذكير صارخ بمحورية المياه في تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات، إذ إنها أسفرت عن زيادة قدرها 5 في المئة في الطلب على الماء، في عام 2020، نتيجة لممارسات النظافة الصحية المتزايدة، ما زاد الضغوط على إمدادات المياه النادرة أساسًا.⁹¹ حيث لا يحصل الشخص العادي في المنطقة سوى على ثمن المتوسط العالمي للموارد المائية المتجددة للشخص الواحد، في حين تعاني 18 من أصل الدول العربية البالغ عددها 22 ندرة في المياه.⁹² كما يفتقر أكثر من 70 مليون شخص إلى إمدادات المياه المنتظمة في المنازل، فضلًا عما يتجاوز 26 مليون نازح سواء داخل البلدان المتأثرة بالنزاعات أو منها.⁹³ وتجدر الملاحظة أن معظم المسطحات المائية في المنطقة عابرة للحدود، ما يطرح تحديات إضافية على صعيد إدارتها ويستوجب التعاون بين البلدان للحفاظ على الاستدامة. وقوّض نقص إمكانية الحصول على المياه قدرة المجتمعات على منع انتشار كوفيد-19، وقدرة المرافق الصحية على توفير خدمات الطوارئ. ويتسم الوضع بالسوء الشديد في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث أدى تدمير الأنظمة المائية إلى تفشي الكوليرا وأمراض أخرى.

كما يهدّد نقص إمكانية الحصول على المياه تحقيق أهداف التعافي الأشمل، حيث تُعتبر المياه عنصرًا أساسيًا في الزراعة والتصنيع وأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالطلب على المياه أخذ في الازدياد في أرجاء المنطقة، ومن المتوقع أن يبلغ العجز 75.4 مليار متر مكعب بحلول العام 2030، في ارتفاع كبير عن مستوى 28.3 مليار متر مكعب المسجل عام 2000.⁹⁴ وبسبب الجائحة، توجهت الأنظار نحو خدمات إدارة النفايات. فالحاجة إلى التخلص بشكل آمن من النفايات الطبية ارتفعت بشكل كبير⁹⁵ إلى جانب ازدياد استعمال معدات الحماية البلاستيكية وتلك التي تستخدم لمرة واحدة.⁹⁶ فخلال العامين الماضيين، جرى استعمال مليارات الأقمعة

الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن كافة الإجراءات المتخذة في المنطقة المتعلقة بالتكيف المناخي وإدارة المياه تقريبًا، مصممة لتناسب إلى حد كبير السياقات المحلية الخاصة باستعمال الأراضي وحدة الجفاف.

نحو تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات

من أجل ضمان تعافي منطقة الدول العربية بشكل سليم من أثر الجائحة، لا بدّ من بذل جهود أكبر لحماية الفئات الأكثر ضعفًا وتمكين المواطنين، وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون، وتعزيز فعالية الأنظمة واستجابتها. غير أن العقود الاجتماعية القديمة بين الدول والمواطنين لا تزال تعيق إحلال السلام والعدالة والاستقرار. وتحتاج بلدان المنطقة إلى عقد اجتماعي جديد يشمل الجميع بدون استثناء، ويبنى مؤسسات أكثر قدرة على مواجهة الأزمات واحتواء وخضوعًا للمساءلة، ويوسع نطاق الحريات والإمكانات البشرية.⁹⁸

ويمكن لعقد اجتماعي جديد إرساء أسس توطيد العلاقات المبنية على الثقة بين الدولة والمجتمع وتحقيق السلام الدائم. ومن خلال تركيز جهود التعافي على تعزيز الثقة والإدماج والتماسك الاجتماعي، يمكن لبلدان المنطقة السعي إلى بناء السلام، وتجنب اندلاع النزاعات. وهذا ما يستلزم زيادة الدعم للإجراءات التي تسهّل الحوار الوطني، وتعزّز قدرات تحليل النزاعات ومنع اندلاعها. وتعتبر إعادة إحلال السلام، والحد من النزاعات، شرطين أساسيين للتعافي ومواجهة الأزمات والتنمية البشرية المستدامة.

وبالفعل، تطرح الجائحة فرصة أمام البلدان لتقييم إمكاناتها وتعزيزها وإحداث تغييرات هيكلية للتكيف مع الصدمات الناشئة، بما فيها أثر الحرب الدائرة في أوكرانيا، فضلًا عن أي صدمات وكوارث مستقبلية. ولتحقيق ذلك، على الدول العربية التحرك بسرعة وحزم وعلى نطاق واسع.

وتدعو التوصيات العامة الواردة في هذا التقرير الرامية إلى تحقيق تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات، إلى توسيع الفرص المتاحة أمام الجميع. وإذا إنها تستند إلى التوصيات المحددة الكثيرة المرتبطة بمواضيع تمّ التطرق إليها، فهي تشمل:

بغية المضي قدمًا في مسار إقامة حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة، يمكن للدول العربية بناء هياكل مؤسسية فعالة للتعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية. وفي حين قد تملك بعض

هذه الدول العربية القدرة على القيام بذلك، فإنه يتعين على دول أخرى معالجة أوجه القصور المؤسسية التي تشوبها ورفع جهوزيتها وزيادة الثقة بحكوماتها. وتتطلب إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة عملية تشمل الجميع وتكفل الحريات وترسخ حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن خلال إشراك كافة الأطراف - بما فيها الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين عمومًا - يمكن للحكومات دعم تحقيق تعافٍ شامل بوتيرة أسرع. ويمكن لزيادة مشاركة الشعب أن تعزّز الثقة والشرعية السياسية، كما ينبغي للحكومات المحلية أن تقود دفة تطبيق سياسات التنمية البشرية، وتقديم الخدمات ومكافحة الفقر واللامساواة.

بغية المضي قدمًا نحو اقتصادات متنوعة تعزز القدرة على مواجهة الأزمات وتكون أقل عرضة للتأثر بدورات السلع الأساسية وتقلبات الاقتصاد الكلي، لا بدّ من الانتقال إلى استخدام السلع والخدمات العالية الإنتاجية وتوسيع نطاق التجارة من خلال زيادة الاندماج بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ولمواجهة البطالة والتحديات الأشمل في أسواق العمل العربية، ينبغي أن تشجع البلدان على استحداث وظائف في القطاع الخاص بظروف عمل لائقة، لا سيما للنساء. وسيستوجب ذلك تحسين المناخ الاستثماري، وإتاحة فرصة متساوية أمام كافة الشركات والمستثمرين المحليين والأجانب والصغار منهم والكبار على السواء وتحسين إمكانية الحصول على التمويل. كما يمكنها تعزيز الإدارة المالية العامة من خلال تحسين إدارة الضرائب والموازنة وزيادة الإنفاق الاجتماعي لحماية الفئات الفقيرة والأكثر ضعفًا.

بغية المضي قدمًا نحو مجتمعات متماسكة وشاملة، تستلزم أي مقاربة شاملة لتخطي الانقسامات والاستثمار في الرعاية الاجتماعية وبناء الرعاية والتضامن اتخاذ خمسة إجراءات ذات أولوية. أولاً، يستلزم الاستثمار في الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، الذي يعتبر حجر زاوية لبناء الثقة والتضامن، إجراء الإصلاحات الضرورية لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، ومواجهة العوامل التي تستثني الفئات الأكثر ضعفًا، والتصدي للفساد وزيادة التعاون مع المجتمعات داخل البلدان. ثانيًا، الاستثمار في مبادرات تعزيز التماسك الاجتماعي ومراقبة كافة أشكال التمييز والممارسات المضرة والعنف، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالات الخاصة والعامة والإلكترونية والتصدي

قدرة البنية التحتية المحلية الجديدة، ومستويات معيشة الأفراد القائمة على الموارد، على مواجهة أي آثار مستقبلية للتغيرات البيئية.

نحو عقد اجتماعي جديد

تذكرنا شدة الجائحة بأن نماذج التنمية الحالية غير مستدامة.⁹⁹ وتتمثل إحدى العبر الرئيسية التي يمكن استخلاصها من الجائحة بما يلي: تعتمد القدرة على حل الأزمات المعقدة التي تؤثر على العالم اليوم وتفادي الأزمات المستقبلية على القدرة على إعادة ضبط العلاقة بين المواطنين والدولة وعلاقتنا مع الطبيعة. تمثل هذه الأزمة تحدياً فرصة لإعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي في المنطقة ونماذج التنمية الأساسية التي كانت متواطئة بطرق عديدة في تطور أوجه الضعف التي تؤدي إلى تكرار الأزمات.

أصبحت العقود الاجتماعية هشة في جميع أنحاء المنطقة، مع تراجع ثقة الناس بالدولة.¹⁰⁰ شهد العقد الماضي تركيزاً متزايداً على إعادة تعريف الافتراضات الأساسية التي تكمن وراء العقود الاجتماعية القائمة، بما في ذلك طبيعة مؤسسات الدولة ونماذج النمو والقيم العامة. وفي سياق أزمة المناخ، تدعو العديد من الأصوات أيضاً إلى إبرام عقد اجتماعي جديد قائم على نموذج التنمية المرتكز على الطبيعة، وأنظمة المساءلة، والعدالة، والمواطنة البيئية.¹⁰¹

سيُفرض التحول إلى عقد اجتماعي قائم على الطبيعة تحولاً في قيم ونماذج التنمية. وتتطلب الطبيعة المعقدة ومتعددة المجالات للمخاطر اليوم النظر إلى ما بعد النهج القطاعية الضيقة لصنع القرار وبناء نماذج وسياسات تنموية جديدة متمحورة حول البشر والطبيعة. يمكن أن يحفز هذا التحول في المنظور التحول من نموذج التنمية الموروث القائم على التوجه الاستخلاصي والزبائني إلى نموذج يأخذ الأنظمة الاجتماعية-البيئية المعقدة بالاعتبار ويقوم على الفرص المتساوية.

الحلول متوفرة، ولقد تم تطوير العديد منها واختبارها في المنطقة. وبإمكان الدول العربية، إذا عملت بتصميم، أن تعيد ضبط مسار التنمية الحالي بالكامل وتوجيهه نحو مسار أكثر منعة وشمولية للجميع، يستطيع مواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية أكبر.

لها. ثالثاً، رفع القيود المفروضة على المشاركة المدنية وتشكيل النقابات في مكان العمل، لتعزيز حماية كافة العاملين بما يشمل الوافدين واللاجئين. رابعاً، معالجة اختلالات الموازين داخل الأسر من خلال إصلاح قوانين التمييزية على أساس النوع الاجتماعي، والاستثمار بشكل مناسب في سياسات وخدمات الرعاية بما قد يعود بالفائدة على النساء. خامساً، ضمان الإدماج العادل للفئات المستثناة تقليدياً في كافة جوانب التعايش، ولا سيما النساء والوافدين واللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويمكن للجائحة أن توفر منعطفاً بالغ الأهمية للخروج من معمة الإصلاحات المجزأة، ونموذج التنمية المحدود الذي ساد خلال العقود الماضية، وانتهاج نموذج تنمية أكثر شمولية وإنصافاً يضع الرعاية والتضامن والتماسك الاجتماعي في صلب مساعي التعايش. وسيسهم ذلك في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ضمن المجتمعات العربية لمواجهة الصدمات المستقبلية، ومن خلال منح الأولوية للتنمية البشرية وإتاحة الفرص أمام الجميع، يمكن لهذا التحول أن يشكل أساس العقود الاجتماعية الجديدة.

بغية المضي قدماً نحو تنمية بشرية مستدامة، يمكن للدول إدراج حلول خضراء ضمن تدابير التعايش، وهو أمر بدأت بعض الدول فعلياً بتطبيقه. كما على الدول تحديد التدابير اللازمة للحفاظ على زخم الانتقال إلى الطاقة النظيفة وتعزيزه، إلى جانب زيادة الاستثمارات في وسائل النقل والبنية التحتية الخضراء، وسدّ الفجوات على صعيد خدمات المياه وإدارة النفايات، ودمج حلول الاقتصاد الدائري ضمن التنمية المحلية. وبإمكانها العمل نحو استعادة التوازن البيئي وحماية الأنظمة البيولوجية. ومتى وضعت الخطط المناسبة، يمكن لتدابير التعايش الأخضر خلق مصادر جديدة ومستدامة للإيرادات واستحداث فرص عمل خضراء وتعزيز قدرة صمود المجتمعات والأنظمة البيئية التي تعوّل عليها في معيشة الناس وكسب أرزاقهم. وخلال بناء القدرات المناسبة للعمل، لا بدّ من التركيز على المستويين المحلي ودون الوطني وليس فقط على مبادرات تقليدية على الصعيد الوطني. ويمكن للعمل على المستوى دون الوطني، المترافق مع حلول متكاملة قائمة على أساس المناطق لضمان تعايش اجتماعي-اقتصادي محلي من كوفيد-19، أن يضمن

ملخص تنفيذي

- 1 تشمل منطقة الدول العربية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 20 بلدًا وإقليمًا هي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان ودولة فلسطين وقطر والسعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
- 2 وفق بعض التقديرات، قد تكون حالات الوفاة الفعلية جراء كوفيد-19 في العديد من بلدان المنطقة أعلى بكثير من الأرقام الرسمية - وسط ارتفاع المتوسط الإقليمي بنحو خمس مرات، وفي الصومال بما يصل إلى 67 مرة (Covid-19 Excess Mortality Collaborators 2022).
- 3 إن المؤسسات الرسمية القوية هي التي تتيح للدولة تعزيز قدرتها على فرض سلطتها وتحقيق سيادة القانون وتعبئة الموارد وتقديم الخدمات للسكان.
- 4 UNDP 2002, 2003, 2004, 2005
- 5 World Bank 2018
- 6 UNHCR, 2022b
- 7 UNHCR 2022a
- 8 <https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-update-october-2021>
- 9 <https://www.arabnews.com/node/1733941/middle-east>
- 10 المستويات المتفاوتة للرضا عن الاستجابة الحكومية لجائحة كوفيد-19 في الدول العربية الشرق أوسطية: دراسة متعددة الجنسيات، <https://bmcpubli-chealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12889-022-13292-9>
- 11 شملت الدول المستطلعة الجزائر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس (الباروميتر العربي، 2021).
- 12 جمال وباغلياني وهسو 2020. الدول الإثنيتي عشرة هي الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين والصومال والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن.
- 13 Edelman 2021
- 14 University of Oxford n.d
- 15 <https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer/trust-government-stark-divide>
- 16 الباروميتر العربي، 2021.
- 17 شملت الدول المستطلعة الجزائر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وتونس (الباروميتر العربي، 2021).
- 18 International IDEA 2020
- 19 ICNL n.d
- 20 المادة 19 2020.
- 21 IMF 2021a
- 22 IMF 2021a

39	ILO 2020b	23	Yee and Alami 2022; Beaubien 2022; Aydintaşbaş and others 2022; Krieg 2022; Tataru 2022
40	.Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021	24	IMF 2021b
41	.UNDP 2021	25	IMF 2021b
42	.ILO 2021b	26	IMF, 2022
43	أجرى منتدى البحوث الاقتصادية سلسلة من الاستطلاعات السريعة عبر الهاتف لشرطة محددة خلال عامي 2020 و2021 لتعقب الأسر والعمال في مصر والأردن والمغرب وتونس والسودان خلال عدة فترات. ويقوم القسم التالي على بيانات من استطلاعات في المغرب وتونس امتدت على الفترة الأطول وجرت في أربع فترات زمنية منفصلة: تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021 ونيسان/أبريل 2021 وتموز/يوليو 2021، ما سمح بتحليل الأثر المترتبة على سوق العمل على المدى الطويل.	27	IMF, 2022
44	WBG Enterprise Surveys	28	.Arezki and others 2020; UNCT AD 2022
45	Covid-19 MENA Monitor Enterprise Survey of the Economic Research Forum (ERF)	29	.Arezki and others 2020; UNCT AD 2022
46	تشمل تدابير الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية.	30	تستند حسابات المؤلفين على بيانات الهجرة والتحويلات المالية الصادرة عن البنك الدولي (تم تحديثها ابتداءً من أيار/مايو 2022).
47	تم تقديم المزيد من المساعدات إلى المستفيدين القائمين.	31	متوسط النفقات الإضافية أو الإيرادات الضائعة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) في 17 دولة عربية استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي (2021c). تتوقع الإسكوا أن يكون متوسط الدعم المالي الحكومي في المنطقة العربية (بما فيها جزر القمر وموريتانيا) ناهز 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، مع العلم بأن الأرقام لا تشمل الإيرادات الضائعة التي لا تتوفر قيمها النقدية (UN ESCWA n.d).
48	تم توسيع البرامج لتشمل عددًا أكبر من الأسر.	32	UNDP 2020
49	قاعدة بيانات استفسار منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي، https://iloostat.ilo.org/topics/social-protection/	33	تم احتسابها كمعدلات مرجحة للسكان في الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والمغرب وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
50	.ILO 2021c	34	تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT
51	تعتبر البيانات المتعلقة بالحماية الاجتماعية قليلة، وتستند الأرقام الخاصة بتغطية الحماية الاجتماعية على المعلومات الجزئية المتوفرة في بعض الدول.	35	تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT
52	.ILO 2021d	36	تم احتسابها كمعدلات مرجحة للبيانات الربعية "للشرق الأوسط العربي" الذي يشمل البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن، و"لشمال أفريقيا" الذي يشمل الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس وجيبوتي. لا يوفر مرصد منظمة العمل الدولية تقديرات فردية للدول (ILO 2020d, 2021a)، في حين توفر ILOSTAT (تحديث تشرين الثاني/نوفمبر 2021) بيانات فصلية فحسب لمجموعات دول وليس لدول فردية. فالتقديرات السنوية متوفرة لكل دولة، لكنها لا تكشف عن الكثير من التفاصيل بشأن أثر الجائحة المتغير وإقبال أماكن العمل الذي رافقها على التوظيف خلال العام.
53	.World Value Survey Wave 7, 2017-2022	37	تم احتسابها كمعدلات مرجحة للسكان في الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والمغرب وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن استنادًا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT
54	.IOM 2021	38	تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT
55	بيانات البنك الدولي، متوفرة على: https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS		
56	.Batniji and others 2014		
57	.UNHCR 2021a		
58	.UNICEF 2020		
59	.International Rescue Committee 2020		
60	بحسب مسح أجري مؤخرًا، يملك 86 بالمئة حسابات على فيسبوك و84 بالمئة حسابات على واتساب و43 بالمئة حسابات على تويتر و56 بالمئة حسابات على إنستغرام و44 بالمئة حسابات على سنابشات (Khamis 2020).		
61	.Khamis 2020		
62	.Salem 2017		
63	.UN Women 2021		
64	United Nations 2020a; Cookson and others 2020; UN Women 2020a; UN Women 2020b		
65	.Charmes 2019		

.UN ESCWA 2020 b	93	Malik 2021; FAO 2021; Ogema and Broom 2020; World Bank 2019	80	.UNDP and UN Women 2020a	66
.UN ESCWA 2016b	94	Saghir 2020; Smith and Krampe 2019; Smith and others 2019; Khoday 2019	81	.Diab 2021	67
.WHO 2019; UNDP 2020b	95	.Bieler, Bischoff and Melches 2020; IPCC 2022	82	.UN Women 2020	68
.UNEP 2020b	96	.Steiner and La Camera 2020	83	.Abokresha, Abdelkreem and Ali 2021	69
.Hughes 2020	97	.IEA 2020	84	.UNDP and UN Women 2020a	70
.UNDP 2004	98	.UNDP and RCREEE 2019	85	.Egyptian Initiative for Personal Rights 2021	71
.Folke and others 2021	99	.IRENA 2020	86	.ATUC 2020	72
Devarajan and Ianchovichina 2017; El-Haddad 2021; Trautner, Zintl and Loewe 2019; Belhaj and Hoogeveen 2020	100	.UNDP and RCREEE 2022	87	.UNDP 2020; UN ESCWA 2020	73
O'Brien, Hayward and Berkes 2009; Kempf and Hujo 2022	101	.UNDP and RCREEE 2022	88	.Alsahi 2020; Equidem 2020	74
		.UN ESCWA 2016a	89	.Begum 2020; ILO 2021c	75
		.El-Zein and others 2014	90	Equidem 2020; ILO 2020b; HRW 2020; Sovereign Group 2020	76
		.UN ESCWA 2020b	91	.United Nations 2020b	77
		.UN ESCWA 2020a; UNDP 2013	92	.Khoday 2012	78
				.Cooke and others 2016	79

- Diab, J. L. 2021.** "Pandemic-linked Vulnerabilities for Forced Migrants: The Increase in Gender-based Violence in the Arab World." *Journal of Migration Affairs* 3 (1): 90–98. <https://bit.ly/38of847>.
- Edelman. 2021.** "Edelman Trust Barometer." <https://www.edelman.com/trust/2021-trust-barometer>.
- Edelman. 2022.** "Trust in Government: A Stark Divide." <https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer/trust-government-stark-divide>.
- Egyptian Initiative for Personal Rights. 2021.** "After Corona Victims Exceeded 500 deaths among Physicians: The State Must Declare a State of Mourning for the Defenders of Our Lives, and Double Efforts to Protect Medical Teams and Compensate for Their Sacrifices." Press Release, 3 May. <https://eipr.org/en/press/2021/05/corona-victims-exceeded-500-deaths-among-physicians>.
- El-Haddad, A. 2021.** "Has the 'Unsocial' Social Contract Perished in the Middle East?" Bonn, Germany: German Development Institute.
- El-Zein, A., Jabbour, S., Tekce, B., Zurayk, H., Nuwayhid, I., Khawaja, M., Tell, T., and others. 2014.** "Health and Ecological Sustainability in the Arab World: A Matter of Survival." *The Lancet* 383: 458–476.
- Equidem. 2020.** "The Cost of Contagion: The Human Rights Impacts of Covid-19 on Migrant Workers in the Gulf." <https://respect.international/wp-content/uploads/2020/11/The-cost-of-contagion.pdf>.
- FAO (Food and Agriculture of the United Nations). 2021.** *Desert Locust Crisis Appeal*. Rome: FAO.
- Freedom House. 2021.** *Freedom in the World 2021*. Washington, DC: Freedom House.
- Hoogeveen, J. G., and Lopez-Acevedo, G. (eds.). 2021.** *Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*. MENA Development Report. Washington, DC: World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf?sequence=2&isAllowed=y>.
- HRW (Human Rights Watch). 2020.** "Qatar: End of Abusive Exit Permits for Most Migrant Workers." 20 January. HRW, Washington, DC.
- Hughes, K. 2020.** "Protector or Polluter? The Impact of COVID-19 on the Movement to End Plastic Waste." World Economic Forum, 6 May. <https://www.weforum.org/agenda/2020/05/plastic-pollution-waste-pandemic-covid19-coronavirus-recycling-sustainability/>.
- Batniji, R., Khatib, L., Cammett, M., Sweet, J., Basu, S., Jamal, A., Wise, P., and others. 2014.** "Governance and Health in the Arab World." *The Lancet* 383 (9914): 343–355.
- Beaubien, J. 2022.** "Russia's Invasion of Ukraine May Cause Havoc for Wheat-importing Middle East Nations." *NPR*, 25 February. <https://www.npr.org/2022/02/25/1082893801/russias-invasion-of-ukraine-may-cause-havoc-for-wheat-importing-mideast-nations>.
- Begum, R. 2020.** "Domestic Workers in Middle East Risk Abuse amid Covid-19 Crisis." Human Rights Watch, 6 April. <https://www.hrw.org/news/2020/04/06/domestic-workers-middle-east-risk-abuse-amid-covid-19-crisis>.
- Bieler, M., Bischoff, S., and Melches, O. 2020.** "COVID-19: How to Integrate Crisis Management with Transformative Climate and Sustainability Action." GIZ, Bonn, Germany.
- CEBC (Clean Energy Business Council). 2022.** "Venture Capital and Private Equity for Clean Energy." Clean Energy Business Council, Dubai.
- Charmes, J. 2019.** *The Unpaid Care Work and the Labour Market: An Analysis of Time Use Data Based on the Latest World Compilation of Time-use Surveys*. Geneva: International Labour Organization. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--dgreports/--gender/documents/publication/wcms_732791.pdf.
- Cooke, B., Anchukaitis, K. J., Touchan, R., Meko, D. M., and Cook, E. R. 2016.** "Spatiotemporal Drought Variability in the Mediterranean over the Last 900 Years." *JGR Atmospheres* 121 (5): 2060–2074.
- Cookson, T. P., Carlitz, R., Fuentes, L., and Berryhill, A. 2020.** "Survey on Gender Equality at Home Report: A Gender Data Snapshot of Life during Covid-19." Ladysmith and Facebook.
- Covid-19 Excess Mortality Collaborators. 2022.** "Estimating Excess Mortality Due to the Covid-19 Pandemic: A Systematic Analysis of Covid-19-related Mortality, 2020–21." *The Lancet* 399: 1513–36.
- Dawoud, M. A., Alaswad, S. O., Ewea, H. A., and Dawoud, R. M. 2020.** "Towards Sustainable Desalination Industry in Arab Region: Challenges and Opportunities." *Desalination and Water Treatment* 193: 1–10. <https://doi.org/10.5004/dwt.2020.25686>.
- Devarajan, S., and Ianchovichina, E. 2017.** "A Broken Social Contract, Not High Inequality, Led to the Arab Spring." *Review of Income and Wealth* 64 (S1): 5–25.
- Abokresha, S. A., Abdelkreem, E., and Ali, R. A. E. 2021.** "Impact of Pandemic and Related Isolation Measures on Violence against Children in Egypt." *Journal of the Egyptian Public Health Association* 96 (1): 1–10.
- Al-Saidi, M., and Dehnavi, S. 2021.** "Toward a Circular Economy in the MENA Region: Insights from the Water—Food Nexus." In *Economic Development in the MENA Region*. Cham, Switzerland: Springer.
- Alsahi, H. 2020.** "Covid-19 and the Intensification of the GCC Workforce Nationalization Policies." Arab Reform Initiative, Paris. www.arab-reform.net/publication/covid-19-and-the-intensification-of-the-gcc-workforce-nationalization-policies/. Accessed 16 January 2021.
- Al-Saidi, M., Das, P., and Saadaoui, I. 2021.** "Circular Economy in Basic Supply: Framing the Approach for the Water and Food Sectors of the Gulf Cooperation Council Countries." *Sustainable Production and Consumption* 27: 1273–1285. <https://doi.org/10.1016/j.spc.2021.03.004>.
- Alqaed, S., Mustafa, J., and Almeahmadi, F. A. 2021.** "Design and Energy Requirements of a Photovoltaic-Thermal Powered Water Desalination Plant for the Middle East." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 18 (3): 1001. <https://doi.org/10.3390/ijerph18031001>.
- Arab Barometer. 2021.** "Arab Barometer Wave VI, Part 3 (March–April 2021)." https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Domestic_Conditions_MEL_FINAL.pdf.
- Arezki, R., Moreno-Dodson, B., Yuting Fan, R., Gansey, R., Nguyen, H., Nguyen, M. C., Mottaghi, L., and others. 2020.** *Trading Together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post-Covid Era. Middle East and North Africa Economic Update (October)*. Washington, DC: World Bank.
- ATUC (Arab Trade Union Confederation). 2020.** "A Special Report on the Most Important Trade Union Rights and Freedoms Violations Recorded in the Arab Region during the Pandemic Period." https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/rapport_des_violations_pendant_la_pandemie.pdf.
- Aydıntaşbaş, A., Barnes-Dacey, J., Bianco, C., Lovatt, H., Megerisi, T., and Petillo, K. 2022.** "Unsettled: The Impact of the Russia–Ukraine Crisis on the Middle East and North Africa." European Council on Foreign Relations, 10 February. <https://ecfr.eu/article/unsettled-the-impact-of-the-russia-ukraine-crisis-on-the-middle-east-and-north-africa/>.

ourperspective/ourperspectivearticles/2018/decarbonizing-development-in-the-middle-east.html.

Krieg, A. 2022. "Ukraine Conflict: Could Qatar's Gas Bail out Europe?" *Middle East Eye*, 27 January. <https://www.middleeasteye.net/opinion/ukrain-conflict-qatar-gas-bail-out-europe>.

Larbi, L. 2016. "Rewriting the Arab Social Contract: Toward Inclusive Development and Politics in the Arab World." Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

Malik, C. 2021. "Locust Swarms Pose New Threat to Middle East and Africa's Food Security." *Arab News*, 5 February. <https://www.arabnews.com/node/1804536/middle-east>.

Ogema, N. M., and Broom, F. 2020. "Famine Risk for Millions in Second Locust Wave." 28 May, SciDev.Net, Phys.org. <https://phys.org/news/2020-05-famine-millions-locust.html>.

Saghir, J. 2020. "Climate Change and Conflicts in the Middle East and North Africa." Working Paper. American University, Beirut.

Salem, F. 2017. *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-Driven Policymaking in the Arab World*. Volume 7. Dubai, UAE: MBR School of Government.

Singh, T., Atieh, M. A., Al-Ansari, T., Mohammad, A. W., and McKay, G. 2020. "The Role of Nanofluids and Renewable Energy in the Development of Sustainable Desalination Systems: A Review." *Water* 12 (7): 2002. <https://doi.org/10.3390/w12072002>.

Smith, D., and Krampe, F. 2019. "Climate Related Security Risks in the Middle East." In A. Jägerskog, M. Schulz, and A. Swai, eds. *Routledge Handbook on Middle East Security*. Abingdon, UK: Routledge Taylor & Francis Group.

Smith, D., Mobjörk, M., Krampe, F., and Eklöw, K. 2019. *Climate Security*. The Hague, Netherlands: Clingendael Institute.

Sovereign Group. 2020. "Saudi Arabia to Abolish 'Kafala' Sponsorship System in March 2021." 8 December.

Steiner, A., and La Camera, F. 2020. "Turning the Page on the Age of Oil." *Euractiv*, 14 May. <https://www.euractiv.com/section/development-policy/opinion/turning-the-page-on-the-age-of-oil/>.

Tataru, C.-D. 2022. "The Potential Impact of Ukraine-Russia Conflict on the MENA Region." *Middle East Eye*, 7 February. <https://www.mei.edu/publications/potential-impact-ukraine-russia-conflict-mena-region>.

UNDP (United Nations Development Programme). 2002. *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2004. *Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World*. New York: UNDP.

IMF (International Monetary Fund). 2021b. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Arising from the Pandemic: Building Forward Better*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2021c. *Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the Covid-19 Pandemic—July 2021 Update*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2022. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia – Divergent Recoveries in Turbulent Times*. Washington, DC: IMF.

International IDEA (International Institute for Democracy and Electoral Assistance). 2020. *The Impact of the Covid-19 Pandemic on Constitutionalism and the Rule of Law in North African Countries Analytical report, Webinar*. 30 June. <https://www.idea.int/publications/catalogue/impact-covid-19-pandemic-constitutionalism-and-rule-law-north-african>.

International Rescue Committee. 2020. "Learning in a Covid-19 World: The Unique Risks of Falling behind for Children in Humanitarian Settings." <https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/learninginacovidworldv082820.pdf>.

IOM (International Organization for Migration). 2021. *Assessing the Socio-Economic Impact of Covid-19 on Migrants and Displaced Populations in the MENA Region*. Geneva: IOM.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022. *Sixth Assessment Report (AR6) Working Group II on Impacts, Adaptation and Vulnerability*. Geneva: IPCC.

IRENA (International Renewable Energy Agency). 2020. *Green Hydrogen: A Guide to Policy Making*. IRENA, Abu Dhabi, UAE.

Jamal, A., Pagliani, P., and Hsu, E. 2020. "Citizenship 360° in the Arab Region: Perceptions on Sustainable Development across Countries, Income and Gender." Arab Human Development Report Research Paper. New York: United Nations Development Programme.

Khamis, S. 2020. "Media Use and Its Anomalies a Decade after the Arab Spring." 18 December. Washington, DC: Arab Center Washington DC. <https://arabcenterdc.org/resource/media-use-and-its-anomalies-a-decade-after-the-arab-spring/>.

Khoday, K. 2012. "Sustainable Development as Freedom: Climate Change, Environment and the Arab Uprisings." Background Paper for the Arab Development Challenges Report, UNDP Regional Center, Cairo.

Khoday, K. 2019. "Climate Change, Peace and Security." United Nations Development Programme, 31 October. <https://medium.com/@UNDPArabStates/climate-change-peace-and-security-f5a290b6d28c>.

Khoday, K. 2021. *Rethinking Nature, Crisis and Complexity after the Pandemic*. Development Future Series, UNDP, New York.

Khoday, K., and Gitonga, S. 2018. "Decarbonizing Development." 3 December. UNDP, New York. <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/>

Hujo, K. 2021. "A New Eco-Social Contract: Vital to Deliver the 2030 Agenda for Sustainable Development." Geneva: United Nations Office for Disaster Risk Reduction.

Ianchovichina, E. 2018. "Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath." Washington, DC: World Bank.

ICNL (The International Center for Not-for-Profit Law). n.d. "Middle Eastern and North African Government Responses to Covid-19." <https://www.icnl.org/post/news/mena-government-responses-to-covid-19>.

IEA (International Energy Agency). 2020. *World Energy Investment 2020*. Paris: IEA.

ILO (International Labour Organization). 2020a. *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*. Sixth Edition, Updated Estimates and Analysis. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_755910.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2020c. "Lebanon Takes Crucial First Step towards Dismantling Kafala in Lebanon." Press release, 10 September. ILO, Beirut. [https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_755008/lang-en/index.htm#:~:text=Tools&text=BEIRUT%20%E2%80%93%20\(ILO%20News\)%20Lebanon,and%20elsewhere%20across%20the%20region](https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_755008/lang-en/index.htm#:~:text=Tools&text=BEIRUT%20%E2%80%93%20(ILO%20News)%20Lebanon,and%20elsewhere%20across%20the%20region).

ILO (International Labour Organization). 2020b. "Preventing Exclusion from the Labour Market: Tackling the Covid-19 Youth Employment Crisis." Policy Brief, 27 May, ILO, Geneva.

ILO (International Labour Organization). 2021a. *ILO Covid Monitor, 7th Edition*. Geneva: ILO.

ILO (International Labour Organization). 2021e. "Making Decent Work a Reality for Domestic Workers. Progress and Prospects 10 Years after the Adoption of the Domestic Workers Convention, 2011 (No. 189)." ILO, Geneva. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--dgreports/--dcomm/--publ/documents/publication/wcms_802551.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021d. "Social Protection Spotlight, March 2021: Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Information and Awareness." Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--ed_protect/--soc_sec/documents/publication/wcms_749491.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021c. *World Social Protection Report 2020–22: Regional Companion Report for the Middle East and North Africa (MENA) Region*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--arabstates/--ro-beirut/documents/publication/wcms_830406.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021b. *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads—In Pursuit of a Better Future*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_817572.pdf.

IMF (International Monetary Fund). 2021a. *World Economic Outlook Database, October 2021*. Washington, DC: IMF.

<https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/sand-and-dust-storms-in-the-middle-east-and-north-africa-mena-region-sources-costs-and-solutions>.

Yee, V., and Alami, A. 2022. "In North Africa, Ukraine War Strains Economies Weakened by Pandemic." *The New York Times*, 25 February. <https://www.nytimes.com/2022/02/25/world/middleeast/in-north-africa-ukraine-war-strains-economies-weakened-by-pandemic.html>.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

الباروميتر العربي، 2021. "الباروميتر العربي الدورة السادسة، الجزء الثالث (أذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)". <https://www.arabbarometer.org/ar/surveys/covid-19-survey>

صندوق النقد الدولي، 2021. قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2021. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي، 2021ب. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي، 2021ج. قاعدة بيانات تقرير "الرائد المالي" لإجراءات المالية العامة التي اتخذتها البلدان لمواجهة جائحة كوفيد-19 - تحديث تموز/يوليو 2021. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

أماني جمال، بولاباغلياني، إين هسو، 2020. "المواطنة من منظور شامل في المنطقة العربية التصورات المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف البلدان، وعلى مختلف مستويات الدخل، وبين الجنسين"، تقرير التنمية الإنسانية العربية ورقة بحثية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو مجتمع المعرفة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013. حوكمة المياه في المنطقة العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020أ. تفافم الأزمات: هل سيحت فيروس كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط على ظهور نموذج تنموي جديد في المنطقة العربية؟ نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021. تعرض البلدان العربية لصدمة كوفيد-19: تركيز على سلاسل القيمة والسياحة العالمية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022. تقرير التنمية الإنسانية الخاص: "التحديات الجديدة للأمن البشري في الأنتروبوسين - إلى مزيد من التضامن عبر الحدود". نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

COVID-19 on the Water Scarce Arab Region. Policy Brief 5. Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). n.d. Covid Stimulus Tracker. <https://tracker.unescwa.org/?p=1>.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2021. "First Refugee Covid-19 Vaccinations Commence in Jordan." UNHCR, Geneva. <https://www.unhcr.org/jo/14487-first-refugee-covid-19-vaccinations-commence-in-jordan.html>.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2022a. "UNHCR: Ukraine, Other Conflicts Push Forcibly Displaced Total over 100 million for First Time." 23 May. <https://www.unhcr.org/news/press/2022/5/628a389e4/unhcr-ukraine-other-conflicts-push-forcibly-displaced-total-100-million.html>.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2022b. *Global Trends in Forced Displacement in 2021.* Geneva: UNHCR.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020. "The Impact of Covid-19 on Children in the Middle East and North Africa." UNICEF, New York.

United Nations. 2020a. "Policy Brief: The Impact of Covid-19 on Women." United Nations, New York.

United Nations. 2020b. "Social Protection Responses to the Covid-19 Crisis in the MENA/Arab States Region." United Nations, New York.

University of Oxford. n.d. "Covid-19 Government Response Tracker." Oxford, UK. <https://www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/covid-19-government-response-tracker>.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020b. "Covid-19 and Women's Economic Empowerment: Policy Recommendations for Strengthening Jordan's Recovery." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020c. "Impact of Covid-19 on Violence against Women and Girls in the Arab States through the Lens of Women's Civil Society Organizations." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020a. "Rapid Assessment the Effects of Covid-19 Violence against Women and Gendered Social Norms." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2021. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence against Women during Covid-19.* UN Women, New York.

WHO (World Health Organization). 2019. *Overview of Technologies for the Treatment of Infectious and Sharp Waste from Health Care Facilities.* Geneva: WHO.

World Bank. 2018. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2019. *Sand and Dust Storms in the Middle East and North Africa (MENA) Region: Sources, Costs, and Solutions.* Washington, DC: World Bank.

UNDP (United Nations Development Programme). 2005. *Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2013. *Water Governance in the Arab Region.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020a. *Compounding Crises: Will Covid-19 and Lower Oil Prices Lead to a New Development Paradigm in the Arab Region?* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020b. *Guidelines for Sustainable Procurement of Healthcare Commodities and Services.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2021. *The Exposure of the Arab Countries to the Covid-19 Shock: A Focus on the Global Value Chain of Tourism and Transport.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022. *HDR Special Report: New Threats to Human Security in the Anthropocene—Demanding Greater Solidarity.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme) and RCREEE (Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency). 2019. *Arab Future Energy Index (AFEX) Report.* Cairo, Egypt: UNDP and RCREEE.

UNDP (United Nations Development Programme) and RCREEE (Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency). 2022. *Arab Future Energy Index (AFEX) Report.* Cairo, Egypt: UNDP and RCREEE.

UNDP (United Nations Development Programme) and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020. "Covid-19 Global Gender Response Tracker." UNDP and UN Women, New York. <https://data.undp.org/gendertacker/>.

UNEP (United Nations Environment Programme). 2020. "COVID-19 Waste Management Factsheet." UNEP, Nairobi.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2016. *Arab Sustainable Development Report.* Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2016. *Developing the Capacity of Member Countries to Address the Water and Energy Nexus for Achieving the SDGs, Regional Policy Toolkit.* Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020b. *Arab Sustainable Development Report.* Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020c. "The Impact of Covid-19 on Migrants and Refugees in the Arab Region." Policy Brief 2. UN ESCWA Beirut. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefingnote/wcms_764761.pdf.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020a. *The Impact of*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. 2019. تقرير المؤشر العربي لطاقة المستقبل. القاهرة، مصر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2016. تقرير التنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2016. تنمية قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لمعالجة الترابط بين المياه والطاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: أداة السياسات الإقليمية. بيروت، لبنان: الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020. آثار جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه موجز السياسات 5. بيروت. الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020ب. تقرير التنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، بدون تاريخ. أداة تعقب حزمة التحفيز لمواجهة أزمة كورونا. <https://tracker.unescwa.org/?p=1>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2020ب. "أزمة فيروس كورونا المستجد" كوفيد-19 "والتكهن الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسة تعزيز تعافي الأردن". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2020ج. "تأثيرات جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال

عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2021. "قياس الجائحة المستترة: العنف ضد النساء في أثناء جائحة كوفيد-19". "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، نيويورك.

البنك الدولي. 2018. مسارات السلام: نهج شاملة لدرء النزاعات العنيفة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	العمر المتوقع عند الولادة	دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
2018	2019	2019	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	القيمة	2019
تنمية بشرية مرتفعة جدًا							
30	-24	67,462	12.1	14.3	78.0	0.890	31 الإمارات العربية المتحدة
40	-16	47,495	10.2	16.1	75.1	0.854	40 المملكة العربية السعودية
41	-12	42,522	9.5	16.3	77.3	0.852	البحرين
45	-43	92,418 ^د	9.7	12.0	80.2	0.848	قطر
56	-5	25,944	9.7 ^د	14.2	77.9	0.813	عمان
62	-51	58,590	7.3	14.2	75.5	0.806	64 الكويت
تنمية بشرية مرتفعة							
91	13	11,174	8.0 ^د	14.6	76.9	0.748	91 الجزائر
90	-11	14,655	8.7 ^د	11.3	78.9	0.744	92 لبنان
94	14	10,414	7.2	15.1	76.7	0.740	95 تونس
103	8	9,858	10.5 ^د	11.4 ^د	74.5	0.729	102 الأردن
106	-29	15,688	7.6 ^د	12.9 ^د	72.9	0.724	105 ليبيا
114	12	6,417	9.2	13.4	74.1	0.708	115 دولة فلسطين
117	-14	11,466	7.4 ^د	13.3	72.0	0.707	116 مصر
تنمية بشرية متوسطة							
121	1	7,368	5.6 ^د	13.7	76.7	0.686	121 المغرب
123	-16	10,801	7.3 ^د	11.3 ^د	70.6	0.674	123 العراق
152	2	3,613 ^د	5.1 ^د	8.9 ^د	72.7	0.567	151 الجمهورية العربية السورية
154	5	3,099	5.1 ^د	11.2	64.3	0.554	156 جزر القمر
تنمية بشرية منخفضة							
157	-21	5,135	4.7 ^د	8.6	64.9	0.546	157 موريتانيا
166	-34	5,689	4.1 ^د	6.8 ^د	67.1	0.524	166 جيبوتي
171	-18	3,829	3.8 ^د	7.9 ^د	65.3	0.510	170 السودان
179	2	1,594 ^د	3.2 ^د	8.8 ^د	66.1	0.470	179 اليمن
الأراضي أو البلدان الأخرى							
--	--	--	--	--	57.4	--	الصومال
--	--	14,869	7.3	12.1	72.1	0.705	الدول العربية
--	--	10,583	7.5	12.2	71.3	0.689	البلدان النامية
--	--	16,734	8.5	12.7	72.8	0.737	العالم

مصادر البيانات

المعمود 1 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2019a), UNESCO Institute for Statistics (2020), United Nations Statistics Division (2020b), World Bank (2020), United Nations Statistics Division (2020a), Barro and Lee (2018) and IMF (2020).

المعمود 2: UNDESA (2019a).

المعمود 3: UNESCO Institute for Statistics (2020), الموسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro، الموسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونسيف؛ OECD (2019b).

المعمود 4: UNESCO Institute for Statistics (2020), Barro and Lee (2018)، الموسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro، الموسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونسيف؛ OECD (2019b).

المعمود 5: World Bank (2020a), IMF (2020), United Nations Statistics Division (2020b).

المعمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في المعمودين 1 و5

تعريفات

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل /hdr2020pdf.pdf

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يمتها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسوبا بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مجموع الدخل في اقتصاد معين، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منها المدخلات التي تنفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها اقتصادات العالم الأخرى. وتحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دوليا على أساس معدلات تعادل القوة الشرائية وتقسّم على عدد السكان في منتصف السنة.

الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: الفارق بين الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والترتيب حسب دليل التنمية البشرية، وتشير القيمة السلبية إلى أن ترتيب البلد حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أفضل من ترتيبه حسب دليل التنمية البشرية.

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018: الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018، وقد استند في حسابه إلى أحدث البيانات المنقحة والمتاحة في عام 2020 والمستخدم في قياس دليل التنمية البشرية لعام 2019.

ملاحظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلداً فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءاً من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ	بيانات عام 2019 أو آخر البيانات المتوفرة.
ب	لحساب دليل التنمية البشرية، اعتبر الحد الأقصى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 75,000 دولار.
ج	تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statistics (2020).
د	تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونسيف للفترة 2006 - 2019.
هـ	بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان.
و	بالاستناد إلى إسقاطات من Lee and Barro (2018).
ح	مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى إسقاطات من Lee and Barro (2018).
ز	تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro للفترة 2006 - 2019.
ط	تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank (2020a); United Nations Statistics from UNESCO division (2020b) ومعدلات النمو المتوقعة من UNESCO (2020).



يركز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 على التعافي بعد جائحة كوفيد-19، فيقيم التحديات التنموية القائمة منذ فترة طويلة على صعيد الحوكمة والمجتمع والاقتصاد، فضلاً عن معالجة الأوجه المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب؛ والتعليم والصحة؛ والفقر المتعدد الأبعاد؛ والآثار على القطاعات الاقتصادية والشركات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وأسواق العمل؛ والنزوح والهجرة؛ والتحديات المرتبطة بالطبيعة والتغير المناخي - من أجل وضع المنطقة على مسار التنمية البشرية القادرة على مواجهة الأزمات والمستدامة.

كما يقيم التقرير مدى ملاءمة سياسات الاستجابة وفعاليتها، ولا سيما بعد أن أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عدم المساواة، وفاقمت التحديات القائمة أصلاً في مجالات على غرار توفير الخدمات العامة، بما فيها الحماية الاجتماعية والرعاية والتعليم والرعاية الصحية وإطلاق حملة التلقيح.

ويقدم التقرير توصيات ملموسة حول كيفية توجيه الدفة لتحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات ومستدام وعادل وشامل، كما يدعو الدول العربية إلى التصرف بسرعة وحزم وعلى نطاق واسع من أجل تقييم القدرات والإمكانات وقياسها وتعزيزها وبناء هياكل مؤسسية فعالة وموثوقة قادرة على دعم عقد اجتماعي جديد لمساعدة المجتمعات على التعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية بشكل أفضل.